

## The Impact of Economic Variables on the Profitability of Libyan Commercial Banks: An Econometric Study of (Al-Jumhouria Bank - United Bank for Commerce and Investment)

Faraj Mohamed Shalaweh<sup>1\*</sup>, Sumayyah Omar Hadeed<sup>2</sup>

<sup>1</sup>Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Commerce, Al-Asmarya Islamic University, Libya.

<sup>2</sup>Department OF Finance And bankink, The Libyan Academy of Graduate Studies Alkoms Branch, Libya

### أثر المتغيرات الاقتصادية على ربحية المصارف التجارية الليبية: دراسة قياسية على (مصرف الجمهورية-البنك المتحد للتجارة والاستثمار)

فرج محمد شالوح<sup>1\*</sup>، سمية عمر حديد<sup>2</sup>

<sup>1</sup>قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الاسمرية الإسلامية، ليبيا.

<sup>2</sup>قسم التمويل والمصارف، مدرسة العلوم الادارية والمالية، اكااديمية الدراسات العليا فرع الخمس، ليبيا

\*Corresponding author: [f.shalaweh@asmarya.edu.ly](mailto:f.shalaweh@asmarya.edu.ly)

Received: April 25, 2026

Accepted: May 11, 2026

Published: May 17, 2026

**Copyright:** © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

#### Abstract:

This study aims to analyze the impact of macroeconomic variables, namely exchange rate and inflation, on the profitability of Libyan commercial banks. The study is applied to Jumhouria Bank and United Bank for Commerce and Investment over the period from 2008 - 2024. The study adopts the descriptive-analytical approach to examine the performance of commercial banks during the study period. In addition, an econometric approach was employed to test the study hypotheses using panel data that combine both cross-sectional and time-series dimensions, covering two commercial banks over a 17-year period. Multiple linear regression analysis was applied to examine the relationship between the independent variables (exchange rate and inflation) and the dependent variables representing profitability indicators, namely Return on Assets (ROA) and Return on Equity (ROE), using stata software. The findings indicate that macroeconomic variables have a statistically significant impact on the profitability of Libyan commercial banks, with varying degrees of influence, reflecting the sensitivity of the banking sector to macroeconomic fluctuations. The study recommends adopting more stable monetary and financial policies and strengthening risk management tools within banks to mitigate the effects of exchange rate and inflation volatility on financial performance.

**Keywords:** Exchange Rate, Inflation, Profitability of commercial Banks, Fiscal Policies.

#### المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية، والمتمثلة في سعر الصرف والتضخم، على ربحية المصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على كل من مصرف الجمهورية والمصرف المتحد للتجارة والاستثمار خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2008 - 2024، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض وتحليل واقع أداء المصارف خلال فترة الدراسة، كما تم توظيف المنهج القياسي لاختبار فرضيات الدراسة باستخدام بيانات بانل ( Panel

(Data) تجمع بين البعد الزمني والبعد المقطعي، حيث شملت البيانات مصرفين تجاريين خلال (17) سنة، وتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة (سعر الصرف والتضخم) والمتغيرات التابعة المتمثلة في مؤشرات الربحية، وهي معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وذلك باستخدام برنامج Stata، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للمتغيرات الاقتصادية على ربحية المصارف التجارية الليبية بدرجات متفاوتة، بما يعكس حساسية القطاع المصرفي للتقلبات الاقتصادية الكلية، وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات مالية ونقدية أكثر استقراراً، وتعزيز أدوات إدارة المخاطر داخل المصارف للحد من آثار تقلبات سعر الصرف والتضخم على أدائها المالي.

**الكلمات المفتاحية:** سعر الصرف، التضخم، ربحية المصارف التجارية، السياسات المالية.

**المقدمة:**

في ظل تطورات العلاقات الاقتصادية الدولية وتداخل مصالح الدول وتزايد حجم التبادلات التجارية بين الدول، شهد الاقتصاد الليبي خلال العقود الأخيرة جملة من التحديات الاقتصادية والنقدية انعكست آثارها على مختلف القطاعات ولا سيما القطاع المصرفي، من هنا برزت أهمية عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في استقرار الاقتصاد الوطني وفي أداء المؤسسات المالية وعلى رأسها سعر الصرف ومعدلات التضخم، لذلك يعتبر سعر الصرف عنصراً محورياً في الاقتصاديات العالمية، ويُعد من أهم العوامل الاقتصادية الأساسية التي تؤثر على التجارة والاستثمار، فهو يعكس التوازن الاقتصادي بين الدول، بالفدر نفسه، يعتبر معدل التضخم أحد المؤشرات الاقتصادية المهمة، ويعد من العوامل المؤثرة على البيئة الاقتصادية الكلية؛ إذ تؤدي الزيادات المستمرة في الأسعار إلى تآكل القوة الشرائية وتفاقم الضغوط التشغيلية على المصارف التجارية، الأمر الذي ينعكس سلباً على مستويات الربحية والاستقرار المالي، وتزداد أهمية دراسة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم وربحية المصارف في ليبيا تحديداً، نظراً لما شهده الاقتصاد المحلي من اضطرابات حادة في الهيكل المالي والنقدي خلال السنوات الأخيرة، حيث أسهمت تقلبات أسعار صرف الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية، إلى جانب الضغوط التضخمية في زعزعة استقرار البيئة المصرفية، مما خلق تحديات تشغيلية كبيرة أمام إدارات المصارف، لا سيما في ما يتعلق بتخطيط السيولة وتحقيق معدلات عائد مقبولة. (التويرقي، 2023).

تواجه المصارف التجارية الليبية ضغوطاً متزايدة نتيجة للتقلبات في سعر الصرف وارتفاع مستويات التضخم، الأمر الذي ينعكس سلباً على مؤشرات الربحية كالعائد على الأصول وحقوق الملكية، وتكمن أهمية فهم وتحليل هذه العلاقة في تمكين صناع القرار من تطوير أدوات مالية وسياسية تحوطية تُسهم في حماية القطاع المصرفي من آثار التقلبات الاقتصادية، وتكمن خصوصية البيئة المصرفية الليبية في تأثرها المزيج بالعوامل الداخلية، مثل الانكشاف على السوق غير الرسمية للعملة، والعوامل الخارجية كتحويلات سوق النفط وتذبذب إيراداته، وهو ما يجعل من تحليل العلاقة بين المتغيرات الثلاثة (سعر الصرف، التضخم، الربحية) ضرورة استراتيجية لفهم ديناميكيات الأداء المصرفي وتحديد أدوات السياسات النقدية المناسبة لمواجهة هذه التحديات، وضمان بقاء المصارف قادرة على تحقيق أرباح مستدامة ضمن بيئة اقتصادية متقلبة. (نفاذي، 2017).

تسعى هذه الدراسة إلى قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على ربحية المصارف التجارية الليبية، من خلال دراسة قياسية على مصرفي الجمهورية و المتحد للتجارة و الاستثمار خلال الفترة من 2008-2024، وذلك بهدف تقديم مؤشرات كمية تُسهم في دعم الاستقرار المالي وتعزيز كفاءة الأداء المصرفي في ليبيا.

**مشكلة الدراسة:**

تشهد المصارف الليبية تحديات متزايدة نتيجة لتقلبات سعر الصرف، إلى جانب مستويات متصاعدة من التضخم، في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة وذلك نتيجة لعوامل اقتصادية وسياسية وأمنية متعددة، انعكست هذه العوامل بصورة سلبية مباشرة على أداء القطاع المصرفي، خصوصاً على ربحيته واستقراره المالي، فأصبحت مسألة تحليل ومعرفة أثر سعر الصرف ومعدلات التضخم على ربحية المصارف الليبية مسألة بالغة الأهمية لفهم مدى مرونة النظام المصرفي الليبي من خلال مؤشرات مالية موثوقة.

وعلى الرغم من أهمية هذه العلاقة، إلا أن الدراسات المحلية التي تناولت التأثير المشترك لسعر الصرف والتضخم على ربحية المصارف التجارية لا تزال محدودة، مما يبرز الحاجة إلى دراسة علمية تتناول هذا الموضوع بعمق.

من هذا السياق أتت مشكلة الدراسة لمناقشة وتطوير بعض الدراسات السابقة وسد الفجوة البحثية من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ما أثر المتغيرات الاقتصادية على ربحية المصارف التجارية الليبية؟  
ومن هذا التساؤل الرئيسي تتفرع التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما أثر سعر الصرف على ربحية المصارف التجارية الليبية وفقاً لمؤشرات الربحية (ROA- ROE)؟
2. ما أثر التضخم على ربحية المصارف التجارية الليبية وفقاً لمؤشرات الربحية (ROA- ROE)؟

**فرضيات الدراسة:**

استناداً على مشكلة الدراسة أعلاه تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- H1: تؤثر المتغيرات الاقتصادية تأثيراً ذا دلالة إحصائية على ربحية المصارف التجارية الليبية.

### الفرضية البديلة:

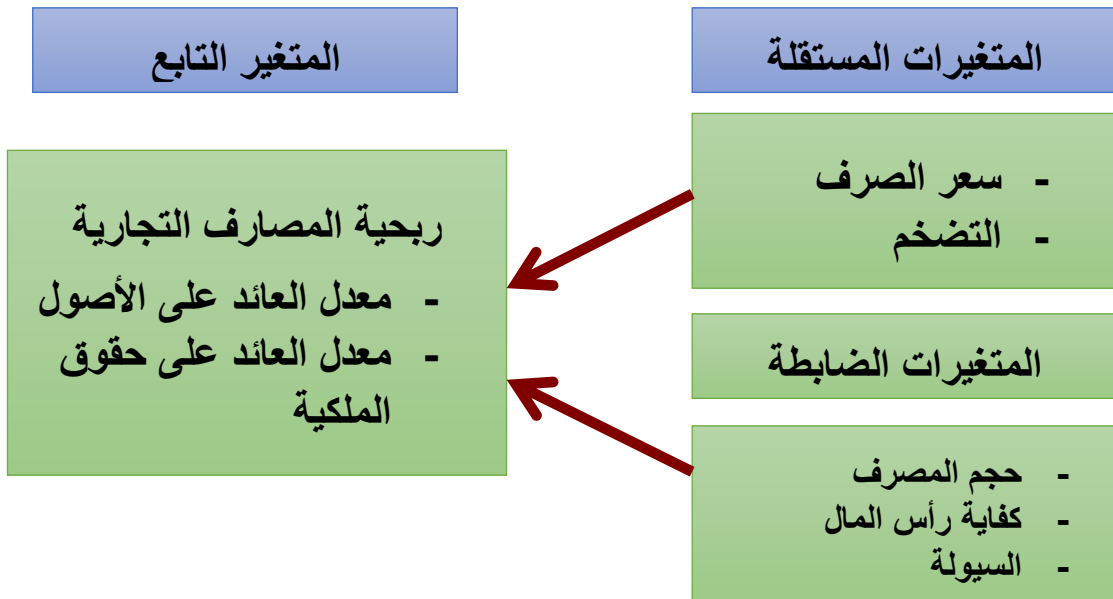
- **H0:** لا تؤثر المتغيرات الاقتصادية تأثيراً ذا دلالة إحصائية على ربحية المصارف التجارية الليبية.  
الفرضيات الفرعية:

1. **H1:** يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لسعر الصرف على ربحية المصارف التجارية الليبية وفقاً لمؤشرات الربحية (ROA- ROE).
- **H0:** لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لسعر الصرف على ربحية المصارف التجارية الليبية وفقاً لمؤشرات الربحية (ROA- ROE).
2. **H1:** يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للتضخم على ربحية المصارف التجارية الليبية وفقاً لمؤشرات الربحية (ROA- ROE).
- **H0:** لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للتضخم على ربحية المصارف التجارية الليبية وفقاً لمؤشرات الربحية (ROA- ROE).

### أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على ربحية المصارف التجارية الليبية من خلال الآتي:

1. استعراض أهم النظريات الاقتصادية والأدبيات السابقة المرتبطة بسعر الصرف والتضخم، وبيان انعكاساتها على ربحية المصارف التجارية.
  2. تحليل وقياس أثر سعر الصرف على ربحية المصارف التجارية الليبية وفقاً لمؤشرات الربحية (ROA- ROE).
  3. تحليل وقياس أثر التضخم على ربحية المصارف التجارية الليبية وفقاً لمؤشرات الربحية (ROA- ROE).
  4. تقديم نتائج كمية تساعد صناع القرار في المصارف على فهم أثر التغيرات في سعر الصرف ومعدلات التضخم عند التخطيط المالي ووضع السياسات التحوطية.
- نموذج الدراسة:



شكل رقم (1): نموذج الدراسة.

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على دراسة التويرقي 2020.

### متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في (سعر الصرف، معدل التضخم).
- المتغير التابع: ربحية المصارف التجارية متمثلة في (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية).
- المتغيرات الضابطة: حجم المصرف، كفاية رأس المال، السيولة المصرفية.

### نموذج متغيرات الدراسة:

- النموذج الأول: لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية على متوسط العائد على الأصول (ROAA):  
$$\ln(ROAA_{it}) = \beta_0 + \beta_1 \ln(EXCH_{it}) + \beta_2 \ln(INF_{it}) + \beta_3 \ln(SIZE_{it}) + \beta_4 \ln(CAR_{it}) + \beta_5 \ln(LR_{it}) + \varepsilon_{it}$$

- **النموذج الثاني:** لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية على متوسط العائد على حقوق الملكية (ROAE):

$$\ln(ROAE_{it}) = \beta_0 + \beta_1 \ln(EXCH_{it}) + \beta_2 \ln(INF_{it}) + \beta_3 \ln(SIZE_{it}) + \beta_4 \ln(CAR_{it}) + \beta_5 \ln(LR_{it}) + \varepsilon_{it}$$

من أجل التحليل العملي لمتغيرات الدراسة (المتغير المستقل والمتغير التابع)، سيتم الاعتماد على المؤشرات والنسب لكل متغير ومن ثم إعطاء رمز لكل مؤشر من المؤشرات المعتمدة لكل متغير كما هو موضح في الجدول التالي:

**جدول رقم (1):** يفسر نموذج متغيرات الدراسة ورموزها:

نوع المتغير	اسم المتغير	الرمز	طريقة القياس
متغير تابع	معدل العائد على الأصول	ROA	صافي الربح/ متوسط إجمالي الأصول × 100
متغير تابع	معدل العائد على حقوق الملكية	ROE	صافي الربح/ متوسط حقوق الملكية × 100
متغير مستقل	سعر الصرف	EXCH	المتوسط السنوي لسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي
متغير مستقل	معدل التضخم	INF	النسبة المئوية للزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI
ثابت	الحد الثابت	$\beta_0$	قيمة ثابتة
معامل	معامل الانحدار	$\beta_1, \beta_2$	يقيس تأثير المتغيرات المستقلة
الخطأ	الخطأ المعياري	$\varepsilon$	يمثل المتغيرات الغير مفسرة في النموذج
المتغيرات الضابطة	حجم المصرف	SIZE	إجمالي أصول المصرف
	كفاية رأس المال	CAR	إجمالي رأس المال إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر
	السيولة المصرفية	LR	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

تم الاعتماد في إعداد نموذج الدراسة على دراسة (العامودي، 2024)

#### منهجية الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل واقع أداء المصارف التجارية خلال فترة الدراسة، من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف والتضخم) ومؤشرات الربحية كما تم الاعتماد على المنهج القياسي لاختبار الفرضيات من خلال الاستناد إلى بيانات مالية سنوية وتحليلها بأسلوب كمي، وشملت أدوات الدراسة تحليل البيانات المالية والتقارير السنوية الرسمية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، بالإضافة إلى بعض المؤشرات المنشورة في النشرات الاقتصادية الحكومية، ما مكن الباحثة من تكوين قاعدة بيانات زمنية تغطي فترة الدراسة بدقة.

**مجتمع الدراسة:** المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من 2008 - 2024.

**عينة الدراسة:** تمثلت عينة الدراسة في (مصرف الجمهورية، المصرف المتحد للتجارة والاستثمار).

**مصادر جمع البيانات:** تعتمد هذه الدراسة على بيانات بائل داتا (Panel data)، تجمع بين البعد الزمني والبعد المقطعي حيث تغطي بيانات عدد (2) من المصارف التجارية الليبية خلال الفترة الزمنية من (2008-2024).

وسيتم الاعتماد في جمع البيانات على المصادر التالية:

- التقارير المالية السنوية الصادرة عن المصارف الليبية.
- البيانات الإحصائية والتقارير الرسمية من مصرف ليبيا المركزي.
- التقارير السنوية الصادرة عن ديوان المحاسبة في دولة ليبيا.
- التقارير السنوية الصادرة عن ديوان الرقابة المالية والإدارية في دولة ليبيا.
- دراسات سابقة ومراجع أكاديمية متخصصة في التمويل والمصارف.

#### أدوات التحليل:

تم الاعتماد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج Stata، والمؤشرات المالية: مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

#### أهمية الدراسة:

- **أولاً: أهمية الدراسة بالنسبة للباحثة:** تُشكل هذه الدراسة فرصة علمية للباحثة لاكتساب فهم معمق للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف والتضخم) ومؤشرات الأداء في القطاع المصرفي، كما تسهم في تعزيز قدرات الباحثة في استخدام الأساليب القياسية والتحليل الإحصائي، بالإضافة إلى تطوير مهارات التحليل النقدي والربط بين البيانات الاقتصادية والمالية، ما يعزز من خبرتها الأكاديمية ويهيئها للإسهام في مجال البحث أو العمل في القطاع المصرفي.

- **ثانياً: أهمية الدراسة بالنسبة للعلم:** تسهم هذه الدراسة في سد فجوة علمية قائمة في الأدبيات الليبية، حيث إن عدد الدراسات التي تناولت أثر سعر الصرف والتضخم بشكل مشترك على ربحية المصارف لا يزال محدوداً كما تقدم نموذجاً تطبيقياً يجمع بين أدوات التحليل القياسي والنوعي، وتُعد بمثابة مرجع يمكن للباحثين الاستناد إليه عند تناول قضايا مشابهة في بيئات اقتصادية ذات خصائص مماثلة، مما يثري الأدبيات في مجال الاقتصاد والتمويل المصرفي.

- **ثالثاً أهمية الدراسة بالنسبة للمجتمع:** تبرز أهمية الدراسة في قدرتها على تقديم نتائج ومؤشرات كمية يمكن أن يستفيد منها صانعو السياسات والمصارف التجارية والمصرف المركزي في ليبيا، لاتخاذ قرارات أكثر فاعلية في مواجهة تقلبات الاقتصاد الكلي، كما تسهم في تطوير أدوات التحوط وإدارة المخاطر، بما يعزز الاستقرار المالي ويحسن من أداء المصارف، وهو ما يعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني، ويعزز من ثقة المجتمع في النظام المصرفي المحلي.

ومن هنا، فإن هذه الدراسة لا تقتصر أهميتها على إثراء الجانب الأكاديمي فقط، بل تمتد إلي تقديم حلول عملية و توصيات استراتيجية ذات صلة مباشرة بواقع القطاع المصرفي الليبي.

#### مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من 2008-2024، التي توفرت لها بيانات مالية موثوقة متوفرة خلال فترة الدراسة وتشمل (مصرف الجمهورية، المصرف المتحد للتجارة والاستثمار).

#### حدود الدراسة:

1. **حدود زمنية:** الفترة الممتدة من 2008 - 2024 وذلك لتوفر البيانات خلال هذه الفترة.
2. **حدود مكانية:** تتمثل الحدود المكانية في مصرفي الجمهورية والمتحد للتجارة والاستثمار.
3. **حدود موضوعية:** سيتناول موضوع الدراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على ربحية المصارف التجارية الليبية مقتصرأ على سعر الصرف والتضخم فقط دون التطرق للمتغيرات الاقتصادية الأخرى.

#### مصطلحات الدراسة:

#### 1. سعر الصرف (Exchange Rate):

- **التعريف العلمي:** "هو السعر الذي يتبدل بموجبه وحدة من عملة دولة معينة بوحدة من عملة دولة أخرى، ويعد من أبرز الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية لتحقيق التوازن الخارجي وضبط التنافسية التجارية" (صابرين، 2023، ص. 26).

- **التعريف الإجرائي:** يقصد به في هذه الدراسة سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، كما ورد في التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي خلال الفترة من 2008-2024، ويقاس كمتغير مستقل من خلال المتوسط السنوي لسعر الصرف الرسمي.

#### 2. التضخم (Inflation):

- **التعريف العلمي:** "يفهم التضخم على أنه حالة اقتصادية تتسم بارتفاع واسع و مستمر في المستوى العام للأسعار، بحيث لا يقتصر الأمر على سلعة أو قطاع محدد، بل يشمل معظم السلع و الخدمات في الاقتصاد، مما يؤدي إلي إختلال التوازن النقدي و السلعي" (أحمد، وآخرون، 2024، ص. 311).

- **التعريف الإجرائي:** هو التغير السنوي في المستوى العام للأسعار، ويعتمد عليه في هذه الدراسة كمؤشر كمي لقياس أثره على ربحية المصارف التجارية.

#### 3. ربحية المصارف التجارية (Commercial Banks Profitability):

- **التعريف العلمي:** "هي قدرة المصرف على تحقيق فائض مالي من عملياته التشغيلية والاستثمارية بعد تغطية جميع التكاليف والالتزامات، وهي من أهم مؤشرات الحكم على كفاءة الإدارة المصرفية واستمراريتها في السوق" (التويرقي، 2023، ص. 60).

- **التعريف الإجرائي:** يقصد بها في هذه الدراسة مجموعة من المؤشرات المالية التي تبين قدرة مصرف الجمهورية والمصرف المتحد للتجارة والاستثمار على تحقيق الأرباح.

#### ب. مؤشرات الربحية:

#### 1. معدل العائد على الأصول (ROA):

- **التعريف العلمي:** "هو مؤشر يستخدم لقياس مدى كفاءة المنشأة في توظيف أصولها المتاحة لتحقيق الأرباح، ويعبر هذا المعدل عن حجم الأرباح المتولدة من كل وحدة نقدية تم استثمارها في الأصول، مما يساعد في تقييم الأداء المالي للمنشأة" (الفرجاني، 2020، ص. 38).

- **التعريف الإجرائي:** هو نسبة تحسب من خلال قسمة صافي الدخل أو الربح المحقق بعد الضرائب على إجمالي الأصول لدى المصرف خلال فترة الدراسة.

#### 2. معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

- **التعريف العلمي:** "هو مؤشر يقيس مدى قدرة المصرف على توليد صافي أرباح من رأس المال المستثمر من قبل المساهمين، ويعد مؤشراً أساسياً لقياس العائد الذي يحصل عليه المالك مقابل كل وحدة نقدية استثمرها في المصرف". (الأمين، الصديق، 2022، ص. 769).

- **التعريف الإجرائي:** يظهر هذا المؤشر العائد الذي يحققه المصرف من خلال استثمار أموال المساهمين، ويحتسب كنسبة صافي الربح إلى إجمالي حقوق الملكية.

## الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع أثر المتغيرات الاقتصادية على ربحية القطاع المصرفي من زوايا متعددة، مما أضفى تنوعاً في تناول بين دراسات عربية وأخرى أجنبية. وستعرض هذه الدراسة أبرز ما ورد في تلك الدراسات من نتائج واتجاهات، مع تقديم تحليل نقدي لها يوضح التوافق والاختلاف، بالإضافة إلى بيان الفجوات العلمية التي تهدف الدراسة الحالية إلى سدها، كما يلاحظ أن الدراسات التي سيتم عرضها تنتمي إلى فترات زمنية متباينة، وتغطي مناطق جغرافية متنوعة، مما يعكس تنوع السياقين الزمني والمكاني. وقد تم تنظيم هذه الدراسات بحسب المتغيرات الرئيسية للدراسة، وبحسب جنسيتها ما بين عربية وأجنبية. وفي ختام هذا العرض، سيتم توضيح أبرز أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، إلى جانب تسليط الضوء على القيمة العلمية المضافة التي تقدمها هذه الدراسة في ضوء تلك الاختلافات والفجوات.

### أ. الدراسات العربية:

- 1. الطويل (2025) بعنوان أثر تغير سعر الصرف الموازي على معدل التضخم: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2022):** هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير سعر الصرف الموازي على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي، من خلال دراسة زمنية للفترة (2000-2022). اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل متغيرات الدراسة، وعلى المنهج الكمي (القياسي) في تقدير أثر سعر الصرف الموازي على معدل التضخم. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين سعر الصرف الموازي والتضخم، وأوصت الدراسة بضرورة استغلال العائدات النقدية من صادرات النفط لتنويع الاقتصاد الليبي.
- 2. شلاوح، وآخرون (2025) بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية للفترة (2005-2024):** هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تحليل يفسر العلاقة القائمة بين تقلبات أسعار الصرف ومعدل العائد على حقوق الملكية من خلال تأثير المصارف التجارية على الاقتصاد المحلي. اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لبيان أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي موجب لتقلبات سعر الصرف على العائد على حقوق الملكية في الأجل الطويل، وأوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف الليبية بتعزيز إدارة مخاطر تقلبات سعر الصرف عبر تبني أدوات التحوط المناسبة ودعوة المصارف التجارية لمراجعة سياستها الاستثمارية.
- 3. ساير وشبانه (2024) بعنوان أثر المحاسبة عن تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية على ربحية البنوك التجارية الكويتية:** هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية على ربحية البنوك التجارية في الكويت، وذلك من خلال قياس مدى استجابة مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للتغيرات في سعر الصرف. استخدمت الدراسة المنهج الكمي، وتم الاعتماد على استبيان موجه إلى عينة مكونة من 123 مفردة من الإدارات العليا بالبنوك (إدارة عليا، إدارة مالية، إدارة تدفق خارجي، إدارة الالتزام والحوكمة)، الأداة الإحصائية: تم تحليل البيانات باستخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، بالإضافة إلى اختبار التباين ANOVA والانحدار البسيط لاختبار الفرضيات الثلاث. قد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إحصائي دال لتغيرات أسعار الصرف على مؤشرات ربحية البنوك، مما يشير إلى أن البنوك تتأثر فعلياً بالتقلبات في أسعار العملات الأجنبية سواء من ناحية العائد على الأصول أو العائد على حقوق المساهمين.
- 4. قموزة وآخرون (2024) بعنوان قياس أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي وجودة المحفظة الائتمانية وانعكاسها على قيمة المنشأة المصرفية:** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية والأداء المالي للمصارف، بالإضافة إلى تقييم أثر تقلبات هذه الأسعار على جودة المحفظة وانعكاساتها على قيمة المنشأة المصرفية. استخدم الباحثون المنهج التحليلي الكمي، حيث طبقوا تحليل الانحدار المتعدد لتفسير العلاقة بين المتغيرات على سبعة بنوك مصرية مدرجة بالبورصة. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات سعر الصرف وجودة المحفظة الائتمانية، وكذلك وجود تأثير سلبي لسعر الصرف على جودة المحفظة وربحية البنك، وأوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف بتطبيق استراتيجيات التحوط المناسبة لتعزيز الاستقرار المالي.
- 5. سلطان (2024) بعنوان أثر تغير سعر الصرف على التضخم: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2022):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تغير سعر الصرف على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال (2000-2022) وذلك لفهم طبيعة تأثير تقلب العملة على استقرار الأسعار. استخدمت الدراسة بيانات الاقتصاد الكلي، وتم الاعتماد على نموذج ARDL وفق المنهج القياسي بهدف تحليل العلاقة بين المتغيرين. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف ومعدل التضخم وأن التقلبات في سعر الصرف الموازي تمثل أحد المحركات الرئيسية لارتفاع معدلات التضخم في ليبيا، وأوصت الدراسة بضرورة مراجعة السياسات النقدية بشكل عاجل.
- 6. بعيش (2024) بعنوان قياس وتحليل العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري في ليبيا:** هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل سلوك سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري، لتحديد مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية الليبية خلال الفترة (2000-2021) اعتمدت الدراسة على بيانات الاقتصاد الليبي الكلي

واستخدمت أداة الانحدار الذاتي وفق نموذج ARDL لتحليل العلاقة السببية بين المتغيرين. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من سعر الصرف الحقيقي نحو الميزان التجاري، مما يعني أن التغيرات في سعر الصرف تؤثر بشكل مباشر على الميزان التجاري، دون أن يكون العكس صحيحاً، وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات مرنة في إدارة سعر الصرف لتعزيز الميزان التجاري.

7. **التويرقي (2023) بعنوان أثر تعديل سعر الصرف على ربحية المصارف التجارية الليبية – دراسة تطبيقية على المصرف التجاري الوطني:** هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تعديل سعر صرف الدولار مقابل الدينار الليبي على ربحية المصارف التجارية، وتم تطبيقها على المصرف التجاري الوطني خلال الفترة (2015-2020). استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وركزت على العلاقة بين سعر الصرف كمتغير مستقل ومؤشرات الربحية كمتحولات تابعة، والمتمثلة في: معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على الودائع، ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف، وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تعديل سعر الصرف ومؤشرات الربحية المصرفية، وأوصت الدراسة بضرورة تنويع الاستثمارات ومصادر الحصول على العملة الأجنبية، ودعم الاستقرار النقدي في الدولة لضمان تحقيق معدلات ربحية مستقرة.
8. **رزق والسامرائي (2023) بعنوان قياس أثر تقلب سعر الصرف على مؤشرات الأداء المالي للبنوك الأردنية:** هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الأداء المالي للبنوك الأردنية، وذلك لتحديد مدى تأثير الربحية والاستقرار المالي بتغيرات العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. تمثلت عينة الدراسة في جميع البنوك الأردنية، واعتمد الباحثان على المنهج التحليلي الكمي، من خلال تحليل بيانات طويلة باستخدام الانحدار البسيط وتحليل البيانات الطولية Panel Data، للفترة من 2010 - 2020. توصلت الدراسة إلى أن تقلبات سعر الصرف تؤثر بشكل معنوي على مؤشرات الأداء المالي، وبخاصة العائد على حقوق الملكية، وأوصت بضرورة تبني سياسات تحوط نقدي لتعزيز قدرة البنوك على مواجهة التقلبات.
9. **الأمين والصدیق (2022) بعنوان مخاطر رأس المال وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية:** هدفت الدراسة إلى اختبار أثر مخاطر رأس المال على ربحية المصارف التجارية الليبية وتناولت الفترة الممتدة بين (2008-2018). استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وركزا على أربع نسب لقياس مخاطر رأس المال: رأس المال إلى إجمالي الأصول، إلى إجمالي القروض، إلى إجمالي الودائع، وإلى الأصول الخطرة، أما الربحية فقد قُدرت بثلاثة مؤشرات: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، والعائد على الودائع وأجري التحليل باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد عبر برنامج SPSS، وتمثلت العينة في مصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية. توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي لمخاطر رأس المال على مؤشرات الربحية عند مستوى دلالة 5%، مما يعكس ضعف فاعلية هذه النسب في تفسير تباين الربحية لدى المصارف المدروسة، وقد أوصت الدراسة بضرورة إلزام المصارف الليبية بالاحتفاظ بمستوى رأسمالي مناسب وفق تعليمات المصرف المركزي، بما يعزز من قدرتها على امتصاص الصدمات ومواجهة المخاطر.
10. **أحميد ومحفوظ (2022) بعنوان تحليل العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات لتحقيق التوازن الاقتصادي للفترة من (1990-2018):** هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي، من خلال دراسة زمنية للفترة من 1990-2018، بهدف تحديد طبيعة تلك العلاقة ومدى تأثيرها على التوازن الاقتصادي. اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR باستخدام برنامج EViews10، وذلك لتحليل العلاقة الزمنية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وكل من الصادرات والواردات، كما أشارت إلى أن تقلبات سعر الصرف تؤثر بشكل غير مباشر على ميزان المدفوعات، مما يعزز أهمية تبني سياسات نقدية مرنة تضمن الحفاظ على التوازن الاقتصادي، وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد سياسات نقدية مرنة تضمن التحكم في تقلبات سعر الصرف بما يساهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.
11. **الشلاه (2022) بعنوان أثر سعر الصرف في بعض مؤشرات الأداء المالي لعينة من المصارف التجارية العراقية للفترة (2011-2020):** هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر تغيرات سعر الصرف في مؤشرات الأداء المالي لعينة من المصارف التجارية العراقية من خلال مؤشرين رئيسيين هما: مؤشر الربحية ومؤشر السيولة. اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب المنهج القياسي، وذلك بهدف تقديم وصف دقيق للواقع وتحليل العلاقة بين المتغيرات وقد شملت العينة عشرة مصارف عراقية وهي (العراق، البصرة، الاستثمار، الإئتمان، آشور، التجاري، الخليج، المنصور، الموصل، بابل)، وذلك خلال الفترة (2011-2020)، قامت الباحثة بإحتساب مؤشرات الاداء المالي من خلال إستخراج معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية كمؤشرات للربحية، إلى جانب مؤشر نسب السيولة. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي ملحوظ لتغيرات سعر الصرف على مؤشرات الاداء المالي للمصارف ووجود علاقة عكسية بين سعر الصرف من جهة، والربحية والسيولة من جهة أخرى، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز إدارة المخاطر في المصارف التجارية العراقية وتبني سياسة مالية متوازنة تساهم في تقليل آثار تقلبات سعر الصرف.

12. عاشور (2022) بعنوان أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية- دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2013-2019: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر، وتمثلت العينة في البنك الوطني الجزائري وبنك البركة. اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي في الجانب النظري لتحليل المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف والاداء المالي، والمنهج القياسي الاحصائي في الجانب التطبيقي من أجل اختبار الفرضيات واستخدمت الدراسة مؤشرات مالية لقياس الأداء تمثلت في العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية، ونسبة السيولة، وذلك عن طريق تحليل البيانات المالية للفترة الممتدة من 2013 - 2019، باستخدام البيانات المقطعية الطويلة panel data لتقييم العلاقة بين المتغيرات. توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لسعر الصرف على العائد على الأصول وحقوق الملكية في كلا البنكين بمعنى أن التغيرات على سعر الصرف لم تؤثر على الأداء المالي بشكل مباشر خلال فترة الدراسة مما يعكس وجود عوامل أخرى أكثر تأثيراً، وأوصت الدراسة بأهمية تنويع أدوات التحوط المالي لمواجهة تقلبات أسعار الصرف وضرورة تطوير نظم الرقابة المالية والمحاسبية في المصارف من أجل التفاعل بشكل أفضل مع المتغيرات الاقتصادية.
13. الشريف وآخرون (2021) بعنوان قياس درجة العوامل المؤثرة في الربحية في المصارف التجارية الليبية دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من 2010-2015: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية الليبية وقياس أثر هذه العوامل على الربحية لوضع الحلول المناسبة بشأنها والخروج بتوصيات تساعد إدارات هذه المصارف في تطوير أدائها المصرفي. استخدم الباحثون المنهج الوصفي في تحليل بيانات الدراسة وتمثلت العينة في مصرف الوحدة، مصرف التجارة والتنمية، والمصرف التجاري، وتم جمع البيانات من القوائم المالية وتحليلها باستخدام أدوات التحليل الاحصائي المتمثلة في الانحدار الخطي المتعدد، لغرض معرفة العوامل المؤثرة على الربحية في المصارف التجارية الليبية. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين حجم المصرف والربحية في مصرف الوحدة، وعلاقة عكسية غير دالة إحصائياً في المصرفين الآخرين، كما أوصت الدراسة بأن تقوم المصارف التجارية الليبية بالتركيز على تطوير التكنولوجيا لديها لرفع كفاءة عمليات التشغيل وتحسين الانتاجية.
14. الحاجي والصباغ (2021)، بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على ربحية المصارف السورية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة في سورية: هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير تذبذب سعر الصرف الرسمي والموازي على ربحية المصارف التجارية في سوريا، واستندت العينة إلى بيانات مالية فعلية لمجموعة من المصارف السورية خلال فترة زمنية من 2010-2018. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام أدوات تحليل الانحدار الخطي لاختبار العلاقة بين متغيرات سعر الصرف ومؤشرات الربحية المصرفية مثل ROA و ROE واستخدمت أداة تحليل الانحدار المتعدد عبر SPSS لتحليل البيانات المالية المستخرجة من التقارير السنوية للبنوك السورية الخاصة. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات سعر الصرف ومؤشرات الربحية، حيث يؤثر تذبذب السعر سلباً على الاستقرار المالي للمصارف، كما أظهرت النتائج أن البنوك التي لا تملك استراتيجيات تحوط واضحة ضد تقلبات العملة تكون أكثر عرضة لتراجع الأداء المالي وأن التغيرات المفاجئة في أسعار الصرف تخلق حالة من عدم اليقين يؤثر على قرارات الاستثمار والاقراض داخل المصارف، وعليه أوصت الدراسة المصارف التجارية باتخاذ التدابير والاحتياطات اللازمة لمواجهة مخاطر سعر الصرف.
15. بن مسعود (2021) بعنوان العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والربحية المصرفية في الجزائر: هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على مؤشرات ربحية المصارف في الجزائر، في ظل بيئة اقتصادية تنسم بعدم الاستقرار النقدي. تم الاعتماد على عينة مكونة من أربعة مصارف جزائرية، واستخدم الباحث المنهج الكمي من خلال تحليل بيانات Panel خلال فترة الدراسة. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وربحية المصارف، فقد تبين أن انخفاض قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية لأرباح البنوك، خاصة تلك التي تعتمد بشكل جزئي على عمليات تمويل أو معاملات بالعملات الأجنبية، وأكدت الدراسة على الحاجة إلى تبني أدوات تحوط مالي وتعزيز الرقابة على تعاملات العملات الأجنبية داخل النظام المصرفي، مما يضمن تعزيز الاستقرار الربحي.
16. والي وآخرون (2020) بعنوان أثر التضخم في ربحية المصارف التجارية الخاصة: دراسة حالة مصرف عودة سورية: هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التضخم على ربحية المصارف التجارية الخاصة، من خلال تطبيقها على بيانات مصرف عودة كنموذج تمثيلي. استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف المذكور، وتم تحليلها باستخدام أدوات إحصائية عبر برنامجي SPSS و Excel خلال فترة الدراسة. توصلت الدراسة إلى وجود وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتضخم على ربحية المصرف، حيث بينت النتائج أن ارتفاع معدلات التضخم له تأثير سلبي مباشر على مؤشرات الربحية لا سيما العائد على الأصول وصافي الدخل، مما يشكل تهديداً لاستقرار الأداء المالي في البيئة المصرفية السورية، كما أوصت الدراسة بأهمية تطوير سياسات تحوطية للحد من آثار التضخم على أداء البنوك.

## ب. الدراسات الأجنبية:

### 1. Rasheed et al (2022), بعنوان The Impact of Inflation and Exchange Rate on Profitability of Financial Institutions: A Panel Data Analysis from Pakistan:

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر كل من معدل التضخم وسعر الصرف على ربحية المؤسسات المالية في باكستان، وذلك بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات في ظل الاقتصاد الباكستاني. اشتملت الدراسة على بيانات عدد من المؤسسات المالية العاملة في باكستان خلال فترة غير محددة بدقة في الملخص، واعتمد مؤشر العائد على الأصول (ROA) كمقياس للربحية، اعتمدت الدراسة على بيانات بانل مأخوذة من البيانات المالية للبنوك، إلى جانب بيانات من البنك المركزي الباكستاني وصندوق النقد الدولي، وذلك خلال فترة زمنية محددة، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) كأداة تحليل قياسي لقياس العلاقة بين المتغيرين. توصلت الدراسة إلى أن معدل التضخم له تأثير سلبي ومعنوي على ربحية المؤسسات المالية، حيث يؤدي ارتفاع التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية وبالتالي تراجع الادخار والودائع البنكية، مما يقلل من قدرة البنوك على الإقراض، من ناحية أخرى، كان أثر سعر الصرف إيجابياً ومعنوياً على الربحية، مما يشير إلى استفادة المؤسسات من العمليات المتعلقة بالعملات الأجنبية، كما تبين أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي له تأثير إيجابي ومعنوي على الربحية. أظهرت نتائج معامل تصحيح الخطأ أن النظام المالي يتكيف مع التغيرات بنسبة تصحيح بلغت 62.36% سنوياً، ما يدل على وجود سرعة في العودة إلى التوازن عند حدوث اختلال في العلاقة، أوصت الدراسة بضرورة اعتماد سياسة صرف أكثر مرونة لتحقيق الاستقرار السعري، بالإضافة إلى تقليل أسعار الفائدة لتحفيز الاستثمارات وتعزيز ربحية القطاع المالي.

### 2. Azmi et al (2022), بعنوان the impact of US Dollar Exchange Rate and inflation on Profitability:

هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير سعر صرف الدولار الأمريكي والتضخم على ربحية شركة Pupuk Sriwidjaja Palembang PT خلال (2014-2020). اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لتحليل البيانات الشهرية المستخرجة من التقارير المالية، إلى جانب أسعار الصرف من البنك المركزي ومعدلات التضخم من الهيئة المركزية للإحصاء واستخدمت الانحدار الخطي المتعدد لفهم العلاقة بين المتغيرين. توصلت الدراسة إلى أن كلاً من سعر صرف الدولار ومعدل التضخم لهما تأثير إيجابي معنوي على الربحية؛ إذ ترتفع الربحية بارتفاع السعر والتضخم معاً، وهو ما يتناقض مع الفرضيات التي كانت تتوقع تأثيراً سلبياً. فسرت الدراسة هذه النتيجة بأن الشركة استطاعت الاستفادة من فروق الأسعار الناتجة عن معدلات التضخم المعتدلة، ما مكّنها من تحسين العائد على الأصول.

### 3. Maralutua & Pulungan (2022), بعنوان Inflation, Interest Rate, and Exchange Rate for their Effect on Profitability the and empticiosi on Corporate Value: Case Studies in National Banking 2014-2019:

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر ثلاثة متغيرات اقتصادية كلية (معدل التضخم، وسعر الفائدة، وسعر الصرف) على ربحية البنوك التجارية الكبرى في إندونيسيا، ومن ثم دراسة تأثير الربحية على قيمة الشركة السوقية خلال الفترة 2014-2019. اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي باستخدام نماذج تحليل بيانات البانل (Panel Data)، تم استخدام نموذج التأثير العشوائي (REM) لتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والربحية، ثم بين الربحية والقيمة السوقية لسبعة بنوك وطنية مدرجة في السوق المالي الإندونيسي، جميعها تملك رأس مال يزيد عن 10 تريليونات روبية، وتم استخدام معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كمؤشر للربحية، ونسبة القيمة الدفترية إلى السوق (PBV) كمقياس لقيمة الشركة. توصلت الدراسة إلى أن التضخم وسعر الصرف لا يملكان تأثيراً معنوياً على ربحية البنوك، بينما كان لسعر الفائدة تأثير إيجابي غير معنوي على الربحية من جهة أخرى، ثبت وجود تأثير إيجابي معنوي للربحية على القيمة السوقية للشركة، أوصت الدراسة بأهمية تركيز إدارات البنوك على تحسين الأداء المالي الداخلي وتعظيم العوائد من خلال إدارة فعالة للأصول والمصاريف التشغيلية، وعدم الاعتماد فقط على السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق الربحية.

## أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

لا شك أن الدراسة الحالية قامت بتوظيف قدر كبير من الجهود العلمية السابقة، حيث سعت إلى البناء على ما تم طرحه من قبل في هذا المجال، وذلك بهدف الوصول إلى تشخيص دقيق للإشكالية ومعالجتها بشكل شمولي، وقد تم الاعتماد على عدد من الجوانب التي مكنت هذه الدراسة من تحقيق تكامل معرف مع ما سبقها من أعمال بحثية، ومن أبرز هذه الجوانب ما يلي:

1. تم بناء عنوان الدراسة الحالية بالاستناد إلى العناوين المطروحة في عدد من الدراسات السابقة، مما يساعد على صياغته بشكل دقيق ليعكس العلاقة بين سعر الصرف والتضخم ومؤشرات الربحية المصرفية، وقد جاء العنوان على النحو التالي: "أثر المتغيرات الاقتصادية على ربحية المصارف التجارية" دراسة قياسية على مصرف الجمهورية والبنك المتحد للتجارة والاستثمار خلال الفترة من 2008 - 2024.
2. المنهجية المزدوجة التي تم اعتمادها، والمنتملة في النهجين الوصفي التحليلي والقياسي الكمي، تم اختيارها بعد مراجعة الاتجاهات المنهجية في الدراسات السابقة، التي أكدت على أهمية المزج بين التحليل النوعي والكمي باستخدام بيانات السلال الزمنية المقطعية.
3. تم الرجوع إلى التوصيات الواردة في عدد من الدراسات السابقة لتحديد أهمية الموضوع وتأكيد الحاجة إلى معالجته، خاصة في ضوء ما ورد في دراسات عاشور (2022)، سلطان (2024).

4. صممت أدوات الدراسة الحالية وفق نماذج تطبيقية ظهرت في دراسة الأمين والصديق (2022) والي وآخرون (2020)، وAzmi et al (2022)، والتي اعتمدت على مؤشرات مالية محددة لقياس الربحية مثل (ROA) و(ROE). تم بناء الإطار النظري للدراسة بالاعتماد على الأدبيات الاقتصادية ذات العلاقة، مع الاستفادة من بعض الدراسات السابقة كدراسة التويرقي (2023)، التي تناولت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وأداء القطاع المصرفي.
  6. تم تطوير نموذج الدراسة الحالي من خلال الرجوع إلى النماذج التحليلية الواردة في دراسة شلاوح وآخرون (2025)، الشلاه (2022) وRasheed et al (2022)، حيث اعتمدت على تلك الدراسات في الربط بين المتغيرات الاقتصادية ومؤشرات الأداء المصرفي باستخدام نماذج قياسية.
- أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:**
1. ركزت معظم الدراسات السابقة، ومن بينها دراسة بن مسعود (2021)، الشلاه (2022)، الحاجي والصبغ (2021)، وRasheed et al (2022)، على نفس الإشكالية الرئيسية المتعلقة بتأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على ربحية المصارف التجارية، وهو الاتجاه ذاته الذي بنيت عليه الدراسة الحالية.
  2. اعتمدت العديد من الدراسات منها رزق والسامرائي (2023)، وMaralutua & K Pulungan(2022)، الشلاه (2022)، عاشور (2022)، علي المنهج الكمي التحليلي القائم على تحليل بيانات بانل داتا و الانحدار الخطي، و هو المنهج الذي شكل الأساس التحليلي للدراسة الحالية أيضاً.
  3. وظفت أغلب الدراسات السابقة ذات مؤشرات الربحية المعتمدة في الدراسة الحالية تحديدا ساير وشبانه (2024)، عاشور (2022)، والحاجي والصبغ (2021)، في استخدام مؤشرات الأداء المالي كمخرجات رئيسية للتحليل مثل: العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE).
  4. وجهت دراسة شلاوح، وآخرون (2025)، التويرقي (2023)، الطويل (2025)، الشريف وآخرون (2021)، الأمين والصديق (2022)، اهتمامها في التركيز على قطاع المصارف التجارية الليبية كمجال تطبيقي وهو السياق ذاته الذي يشكل الميدان التطبيقي للدراسة الحالية.
- أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:**
1. بينما اقتصر معظم الدراسات السابقة على تناول متغير اقتصادي واحد فقد دمجت هذه الدراسة بين متغيرين اقتصاديين (سعر الصرف والتضخم) في نموذج تطبيقي لقياس أثرهما المشترك والمستقل على مؤشرات الربحية المصرفية.
  2. انفردت الدراسة الحالية بتطبيقها على فترة زمنية طويلة (2008–2024)، وهي فترة طويلة نسبياً بينما اقتصرت العديد من الدراسات السابقة على فترات قصيرة نسبياً كدراسة عاشور (2022)، التي تناولت فترة من 2013 – 2019.
  3. اقتصرت الدراسة الحالية على مصرف الجمهورية والمصرف المتحد للتجارة والاستثمار، بعكس العديد من الدراسات التي شملت قطاعات مصرفية أوسع كما هو الحال في دراسة الشلاه (2022) Rasheed et al (2022).
  4. اختلفت الدراسة الحالية عن دراسة أحمد ومحفوظ (2022)، ودراسة بعيبش (2024)، من حيث الهدف حيث هدفت الأولى إلى التعرف على أثر سعر الصرف والتضخم على ربحية المصارف التجارية الليبية، بينما هدفت الثانية إلى قياس أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات والميزان التجاري، على التوالي.
  5. استخدمت الدراسة الحالية أدوات تحليل قياسي متقدمة باستخدام برنامج Stata، بينما اعتمدت دراسة ساير وشبانة (2024) على الاستنبان.
  6. اعتمدت الدراسة الحالية على إدخال متغيرات ضابطة مثل حجم المصرف، كفاية رأس المال والسيولة، وهو ما يعزز دقة النتائج مقارنة ببعض الدراسات التي لم تأخذ هذه العوامل في الاعتبار.
- الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية:**
- من خلال استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة، يتبين أن الدراسة الحالية تسير في الإطار ذاته من حيث الموضوع، وهدفها العام، إلا أنها تتميز عنها بعدة جوانب تشكل الفجوة العلمية التي تسعى الدراسة لمعالجتها، ويمكن توضيحها فيما يلي:
1. سعت هذه الدراسة إلى ربط المشكلة البحثية بالمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، حيث دمجت بين متغيرين أساسيين هما سعر الصرف والتضخم في نموذج واحد، وربطهما بمؤشرات الربحية المصرفية بصورة تطبيقية على بيئة الاقتصاد الليبي.
  2. تضمنت الدراسة تنوعاً في المنهج المستخدم، لتشمل الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي باستخدام برنامج Stata.
  3. لم تقتصر الدراسة على عينة واحدة فقط، وإنما طبقت على مصرفين (مصرف الجمهورية يمثل القطاع العام والمصرف المتحد للتجارة والاستثمار يمثل القطاع الخاص)، خلال فترة زمنية تمتد من (2008-2024)، بهدف تعميق الفهم لطبيعة العلاقة المدروسة ضمن بيئة اقتصادية متقلبة.
  4. تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الليبية من خلال تطبيقها على بيئة مصرفية محلية تعاني من تقلبات اقتصادية، الأمر الذي يمنح نتائجها أهمية تطبيقية لصناع القرار في القطاع المصرفي.

5. تناولت فجوة علمية حقيقية تتعلق بندرة الدراسات التي تربط بين أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية وربحية المصارف التجارية في ظل تقلبات سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم.

متغيرات الدراسة:

استناداً إلى النظريات المتعلقة بالموضوع والعديد من الدراسات السابقة تم تحديد متغيرات الدراسة على النحو التالي:

أ. المتغيرات التابعة:

1. العائد على متوسط الأصول (ROAA): يعتبر هذا المؤشر مقياساً جيداً للربحية والكفاءة الإدارية طالما أنه يستهدف تعظيم صافي الثروة، كما يعكس هذا العائد مدى استخدام المصرف لأصوله لتوليد العوائد، كما يشير إلى الدخل المكتسب على كل وحدة من أصول المصرف خلال السنة المالية، لأن آليات الدخل والمصروفات لدى المصرف ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأصولها، فكلما ارتفع العائد على الأصول، كان المصرف أكثر فعالية في استخدام أصوله وكانت ربحيته وأداؤه المالي أفضل.

2. العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE): يوضح هذا المؤشر إلى أي مدى يدير المصرف رأس ماله بشكل فعال (صافي القيمة) على وجه التحديد، يقيس ربحية عائد الاستثمار المستلم على الموارد المستثمرة في المصرف من قبل رأس ماله أو المساهمين يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على جني الأرباح بناءً على رأس مال محدد، كلما زاد العائد على الاستثمار، كان المصرف أفضل حالاً من حيث تحقيق الأرباح، ويرجع ذلك إلى طبيعة ونمط الاستثمارات التي يقوم بها المصرف، يجب أن تكون دقيقة للغاية بحيث يمكن استخدام جميع الموارد المالية بكفاءة ويمكن تعظيم الأرباح، ويعكس هذا المؤشر قدرة المصرف على استخدام أموال المساهمين، وإخبار المساهمين بالعوائد التي يكسبها المصرف من كل أموالهم المستثمرة، وهو الأنسب ليعكس ما يسعى الملاك لتحقيقه.

ب. المتغيرات المستقلة (التفسيرية):

1. سعر الصرف Exchange Rate: يعد سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على استقرار وأداء القطاع المصرفي، خاصة في الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية، ويعكس هذا المتغير القوة الشرائية للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، حيث يؤدي تذبذبه إلى التأثير على قيمة أصول والتزامات المصارف المقومة بالعملات الأجنبية، مما ينعكس مباشرة على هوامش الأرباح والمركز المالي للمصرف. وقد تم قياس هذا المتغير في هذه الدراسة من خلال سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية خلال فترة الدراسة.

2. معدل التضخم (Inflation): تماشياً مع الدراسات السابقة تم قياس التضخم من خلال استخدام المعدل السنوي للتضخم على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلك، يعتبر هذا المعدل أحد أهم محددات النشاط المصرفي، حيث يؤدي ارتفاع مستويات التضخم إلى تقليل القوة الشرائية للأفراد، مما يؤثر على حجم الودائع والقدرة على سداد القروض، وبالتالي التأثير على ربحية المصرف، ويشير التضخم إلى حالة عدم الاستقرار الاقتصادي التي قد ترفع من تكاليف التشغيل المصرفي وتؤثر على العوائد الحقيقية للأصول.

ت. المتغيرات الضابطة:

المتغيرات التحكمية والتي من المحتمل حسب النظريات أن تؤثر على الأداء المالي للمصارف التجارية:

1. حجم المصرف (Size): يعتبر حجم المصرف عاملاً حيوياً في ربحيته وأدائه بشكل عام، ومن ثم فإننا نفترض أن الحجم الأكبر للمصرف التجاري سيكون له نتيجة إيجابية بشأن ربحية المصرف، على الأقل إلى نقطة معينة، وكما هو الحال في معظم الدراسات التجريبية للأعمال المصرفية، وتماشياً مع الدراسات السابقة تم قياس حجم المصرف باللوغاريتم الطبيعي لأصول المصرف الإجمالية.

2. كفاية رأس المال (CAR): يشير هذه المؤشر إلى كمية موجوات المصرف المحتفظ بها للتعامل مع الخسائر والتهديدات مثل المخاطر التشغيلية والتي يمكن أن تؤثر على ربحية المصرف، بعبارة أخرى، يُظهر قدرة المصرف على تحمل ومواجهة الصدمات، ويعتبر رأس مال المصرف بمثابة وسادة للخسائر المحتملة، كما أن لهذا المؤشر تأثيراً على هوامش الأرباح، وكما هو الحال في معظم الدراسات التجريبية للأعمال المصرفية.

3. السيولة (LR): يعتبر عامل السيولة من أهم الآليات في النشاط المصرفي، وتؤكد على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في حالة الطلبات المالية المتوقعة أو غير المتوقعة من قبل العملاء، قمنا بقياس نسب السيولة باستخدام نسبة الأصول السائلة للمصرف إلى إجمالي الأصول كوكيل لعامل السيولة، وكلما زادت هذه النسبة زادت سيولة المصرف.

الجدول رقم (1): للإحصاء الوصفي متغيرات الدراسة

Variable	المتوسط Mean	الانحراف المعياري Std. Dev.	الحد الأدنى Min	الحد الأقصى Max
ROAA	0.84044	1.3677	-2.3099	4.7723
ROAE	8.26882	10.01016	-8.2844	40.2554
Exchange Rate	2.12140	1.478843	1.2236	4.8322
Inflation	7.56649	8.163524	-2.1622	25.8539
Size	22.08328	2.56318	12.8890	24.5154
Car	22.73915	10.1602	8.4114	51.6317
LR	72.12371	16.76483	0.0770	97.0120

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج Stata

كذلك يلاحظ من خلال جدول الإحصاء الوصفي عدم وجود القيم المتطرفة في المتغيرات المستخدمة في الدراسة الحالية.

## مصفوفة الارتباط بين المتغيرات:

يتم هنا فحص مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة مع التركيز على المتغيرات المستقلة لتحديد أزواج الارتباط بين هذه المتغيرات، من أجل التأكد من خلو نماذج الدراسة من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة حيث تعتبر من المشاكل التي يمكن أن تحدث عند التقدير، بحيث أن معاملات الارتباط المتعدد تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مفسر بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية أو المستقلة، حيث مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) قد تؤدي إلى تضخيم الأخطاء القياسية لمقدرات معاملات النموذج، مما يؤدي إلى فترات ثقة كبيرة للمعاملات وقيمة صغيرة جدا لـ t-statistic حيث يمكن للارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) تشويه دقة تقدير معاملات الانحدار وقد تجعل القيم المقدرة للمعاملات حساسة للتقلبات حتى الصغيرة جدا في البيانات، وقد تكون مشكل الارتباط الخطي المتعدد موجودة بين المتغيرات المستقلة إذا تجاوزت قيمة الارتباط بين متغيرين (القيمة الحدية) 80% (Lee et al., 2013)، وترد بيانات مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة في الجدول رقم (4)، ومن خلال الجدول نلاحظ أن مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التوضيحية تظهر أن المتغيرات لها معاملات صغيرة، باستثناء الارتباط الخطي البسيط قوي ومعنوي بين المتغيرين معدل العائد على الأصول (ROAA) ومعدل العائد على الودائع (ROAE)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما ما مقداره (0.8293)، مما يدل على أنها تمثل بعضها البعض في التحليل موشرات لتعكس ربحية المصارف، كذلك هناك ارتباط خطي بسيط قوي ومعنوي بين المتغيرين كفاية رأس المال (CAR) وبين حجم المصرف (Size)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما ما مقداره (-0.7485)، وهذا لم تكن من القيم الحرجة ولا يكون له أثر كبير على النماذج محل التقدير، وهذا ما يشير لدينا بعدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity) في نموذجي الدراسة المستخدمة.

الجدول رقم (2): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	ROAA	ROAE	Exch R	Inflation	Size	Car	LR
ROAA	1						
ROAE	0.8293	1					
Exchange Rate	0.4349	0.4593	1				
Inflation	-0.1993	-0.2416	-0.3058	1			
Size	-0.1229	0.1283	0.1921	-0.0096	1		
Car	-0.1396	-0.2998	-0.2194	-0.0547	-0.7485	1	
LR	0.3176	0.3735	0.0564	0.195	0.3572	-0.1779	1

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج Stata

## اختبارات جذر الوحدة Panel Unit-Root Test Results:

العمل على إجراء اختبارات جذر الوحدة للتحقق من استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية للمتغيرات قبل تحليل الانحدار، لمعرفة وتحديد رتبة تكامل كل متغير وتحديد ما إذا كانت البيانات مستقرة عند المستوى (0) أو مستقرة بعد أخذ الفرق الأول (1)، تم اختبار سكون وتكامل السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Unit-Root Test) باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller (ADF)، واختبار (Im, Pesaran and Shin (IPS)، ولذلك يتضح إن نتائج تقييمات LCC، IPS، ADF المعروضة في الجدول التالي والتي توضح أن متغيرات الدراسة متكاملة بشكل ثابت ومنها ما هي ساكنة عند المستوى (0) ومنها ما هي ساكنة عند أخذ الفرق الأول (1) وأغلبها عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي التأكد من أن كافة متغيري الدراسة الداخلة في النموذج لها نفس رتبة التكامل وتتكامل بشكل جيد ويمكنها على الأقل توليد علاقة تكامل مشترك واحدة.

جدول رقم (3): اختبارات جذر الوحدة Panel Unit-Root Test Results

Panel Unit-Root Test Results: at Level I (0), First Difference I (1)						
...VARI	ADF		IPS		LCC	
	I (0)	I (1)	I (0)	I (1)	I (0)	I (1)
ROAA	5.13010	9.52176**	0.93737	-1.74871**	1.18835	-1.82207**
	مستقرة بعد أخذ الفرق الأول		مستقرة عند أخذ الفرق الأول		مستقرة بعد أخذ الفرق الأول	
ROAE	6.97260	24.6751***	-0.46568**	-5.37993***	-0.46568	-7.1021***
	مستقرة عند الفرق الأول		مستقرة عند المستوى والفرق الأول		مستقرة بعد أخذ الفرق الأول	
Exch R	1.00127	11.8900**	0.99529	-2.39457**	-0.62872	-4.394***
	مستقرة بعد أخذ الفرق الأول		مستقرة بعد أخذ الفرق الأول		مستقرة بعد أخذ الفرق الأول	
Inf	-2.80572*	10.1247**	-1.45553*	-1.80914**	-2.80572***	-3.6819***
	مستقرة عند المستوى والفرق الأول		مستقرة عند المستوى والفرق الأول		مستقرة عند المستوى والفرق الأول	
Size	12.5288**	17.3352***	-2.5241**	-3.64039***	-3.2839***	-5.5628***
	مستقرة عند المستوى والفرق الأول		مستقرة عند المستوى والفرق الأول		مستقرة عند المستوى والفرق الأول	
Car	9.42804*	11.9546**	-1.82441**	-2.40454**	0.68258	-2.9449***
	مستقرة عند المستوى والفرق الأول		مستقرة عند المستوى والفرق الأول		مستقرة بعد أخذ الفرق الأول	
LR	10.3131**	20.2907***	-1.99242**	-4.13772***	-2.06454**	-5.1553***
	مستقرة عند المستوى والفرق الأول		مستقرة عند المستوى والفرق الأول		مستقرة عند المستوى والفرق الأول	

ملاحظة: \*\*\* و \*\* و \* تعني المعلمة ذات دلالة إحصائية عند مستويات 1% و 5% و 10% على التوالي.

اختبارات التكامل المشترك Co-Integration Tests

بعد تحديد متغيرات الدراسة على أن لها نفس ترتيب التكامل عند المستوى I(0) ومنها عند أخذ الفرق الأول I(1)، هذا يلزم من التحقق من مدى توافر خاص التكامل المشترك (Co-integration Relationship) بين متغيرات النموذج، وذلك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Autoregressive Distributed lag model (ARDL) للتكامل المشترك، وذلك من أجل تحديد ما إذا كان هناك ارتباط أو علاقة توازنية طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة، وتحليل التكامل المشترك بين المتغيرات المحددة، سوف نعلم اختبار حدود التكامل المشترك على إحصائيات (Westerlund test و kao و pedroni) للتكامل المشترك والموضحة في الجدول التالي، تشير نتائج اختبار pedroni إن سبعة من أصل إحدى عشر ذات إحصائية غير معنوية، كما تشير نتائج اختبار kao إنها الإحصائية غير معنوية مستوى 5%، كما تشير نتائج اختبار Westerlund إنها الإحصائية غير معنوية كذلك، عند مستوى معنوية 5%، لذلك تم قبول فرضية العدم والتي تفترض بعدم وجود أي علاقة تكامل مشترك بين متغيرات هذا النموذج، والاستنتاج أن متغيرات هذا النموذج غير متكاملة بشكل إحصائي، مما يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة. وعليه فإن نتائج الأمد البعيد المقدرة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Autoregressive Distributed lag model (ARDL) للتكامل المشترك، لا يمكن الاعتماد عليها، ويتم الاكتفاء بتفسير ديناميكيات نموذجي الدراسة على الأمد القصير فقط.

جدول رقم (4): اختبارات التكامل المشترك Co-Integration Tests

Pedroni Residual Cointegration Test				
	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-1.341475	0.9101	-0.938448	0.8260
Panel rho-Statistic	0.843972	0.8007	0.968990	0.8337
Panel PP-Statistic	-9.884136	0.0000	-9.162983	0.0000
Panel ADF-Statistic	-1.508508	0.0657	-1.728361	0.0420
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (Between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	1.778312	0.9623		
Group PP-Statistic	-9.407528	0.0000		
Group ADF-Statistic	-2.003043	0.0226		
Kao Residual Cointegration Test				
	ADF	t-Statistic	Prob.	
		-0.771645	0.2202	
Westerlund test for cointegration				
		Statistic	p-value	
	Variance ratio	-0.5612	0.2873	

## اختبارات تحديد نموذج الدراسة المناسب:

### تقدير النموذج وفق مهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الساكنة (Static Panel):

تعد عملية تحديد النموذج الأفضل لتقدير معالم نماذج الدراسة من الخطوات المهمة في التحليل الإحصائي، وذلك لأنها تعطي فكرة واضحة عن مدى ملائمة وقدرة المتغيرات المستقلة في تفسير المتغيرات التابعة، ومن أجل تحقيق الهدف المرسوم لهذه الدراسة والمتمثل في معرفة تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية المصارف التجارية، نبدأ بالعمل على تقدير نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الساكنة (Static Panel) حسب مخرجات الدالة المقدره بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) والنظر في مخرجاتها الموضحة في الجدول (7) والتي تشمل تقدير ثلاثة نماذج أساسية موضحة على النحو التالي:

- الأول: نموذج الانحدار التجميعي {Pooled regression Model}.
- الثاني: نموذج التأثيرات الثابتة {Fixed effect model}.
- الثالث: النموذج التأثيرات العشوائية {Random effect model}.

بعد تقدير هذه النماذج على بيانات عينة الدراسة، سوف يتم المفاضلة بينها من أجل اختيار النموذج الأنسب الذي سوف يعتمد على نتائجه في التقدير؟ ومن أجل اختيار النموذج الأنسب يجب علينا العمل على مجموعة من الاختبارات الموضحة بالجدول رقم (8) والتي تتم على الخطوات التالية:

- أولاً: المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي {Pooled regression Model}، ونموذج التأثيرات الثابتة {Fixed effect model}، هذا بالاعتماد على نتائج اختبار فيشر {Fisher}، ومن خلال إختبار الفرضية العدمية والتي تنص على وجود تقاطع خاص بكل مصرف في نموذجي الانحدار المستهدفة العائد على متوسط الأصول (ROAA)، والعائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE)، وبالنظر إلى مخرجات الاختبار فإن القيم الاحتمالية تقدر بـ (0.5486؛ 0.4301) على التوالي، حيث القيمة أكبر من مستوى الأهمية 5%، عليه يتم قبول الفرضية العدمية عند مستوى الأهمية والاستنتاج أن نموذجي الدراسة لا يتضمنان تأثيرات فردية وأنها نماذج متجانس، بالتالي القرار أن نموذج الانحدار التجميعي {Pooled regression Model} أنسب من نموذج التأثيرات الثابتة {Fixed effect model}.
- ثانياً: المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي {Pooled regression Model}، ونموذج التأثيرات العشوائية {Random effect model}، هذا بالاعتماد على نتائج اختبار {Breusch-Pagan Lagrange multiplier, LM} بإختبار الفرضية العدمية والتي تنص بأن الفروق عبر المصارف هي صفر أي لا يوجد تباين خاص بين المصارف (بمعنى لا يوجد تأثير للوحة)، وفقاً لنتائج الاختبار فإن القيمة الاحتمالية تقدر بـ (1.0000 ؛ 1.0000) على التوالي، حيث القيمة أعلى من مستوى الأهمية 5%، وعليه تم قبول الفرضية العدمية عند مستوى الأهمية والاستنتاج أن نموذج الانحدار التجميعي {Pooled regression Model} هو أنسب من نموذج التأثيرات العشوائية {Random effect model}.

### جدول رقم (5): نتائج الانحدار لنماذج البانل الساكنة (Static Panel).

Variable	نموذج الانحدار التجميعي		نموذج التأثيرات الثابتة		نموذج التأثيرات العشوائية	
	Pooled regression Model	t-stat	Fixed effect Model	t-stat	Random effect Model	t-stat
ROAA						
Exchange Rate	0.33408**	2.65	0.27403*	1.86	0.334084**	2.65
Inflation	-0.03928*	-1.71	-0.03571	-1.52	-0.03928*	-1.71
Size	-0.44790***	-4.13	-0.22996	-0.78	-0.4479***	-4.13
CAR2	-0.08162***	-3.11	-0.08410***	-3.16	-0.08162***	-3.11
Liauidity	0.04364***	3.83	0.02765	1.2	0.043639***	3.83
Constant	9.02852***	3.28	5.52551	1.07	9.028516***	3.28
R-squared	0.5615		0.5004		0.4894	
Pro (F-statistic)	0		0		0	
ROAE						
Exchange Rate	2.22335**	2.26	2.58111**	2.23	2.22335**	2.26
Inflation	-0.33517*	-1.87	-0.35642*	-1.93	-0.33517*	-1.87
Size	-2.04977**	-2.42	-3.34811	-1.45	-2.04977***	-2.42
CAR2	-0.53886**	-2.63	-0.52410**	-2.51	-0.53886***	-2.63
Liauidity	0.29762***	3.34	0.39286**	2.17	0.29762***	3.34
Constant	42.14182*	1.96	63.00991	1.55	42.14182*	1.96
R-squared	0.4998		0.5011		0.495	
Pro (F-statistic)	0		0		0	

ملاحظة: \*\*\* و \*\* و \* تعني المعلمة ذات دلالة إحصائية عند مستويات 1% و 5% و 10% على التوالي.

- **ثالثاً:** المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة {Fixed effect model}، ونموذج التأثيرات العشوائية {Random effect model}، بالاعتماد على نتائج اختبار هوسمان {Hausman} باختبار الفرضية العدمية والتي تنص أن نموذج التأثيرات العشوائية أنسب من نموذج التأثيرات الثابتة، وبناء على نتائج الاختبار فإن القيمة الاحتمالية تقدر بـ (0.9962 ؛ 0.9862) على التوالي، حيث كانت أعلى من مستوى الأهمية 5%، وعليه تم قبول الفرضية العدمية والاستنتاج أن نموذج التأثيرات العشوائية {Random effect model} هو الأنسب والأكثر ملاءمة لطبيعة بيانات هذه الدراسة من نموذج التأثيرات العشوائية نموذج التأثيرات الثابتة {Fixed effect model}.

**جدول رقم (6):** اختبارات المفاضلة بين نماذج البيانات الساكنة OLS

الاختبار	المفاضلة بين نموذجي	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القرار بالأفضل
ROAA				
Fisher	الانحدار التجميعي مقابل التأثيرات الثابتة	F (1, 27) = 0.37	0.4301	نموذج الانحدار التجميعي
B. P (LM)	الانحدار التجميعي مقابل التأثيرات العشوائية	0	1	نموذج الانحدار التجميعي
Hausman	التأثيرات الثابتة مقابل التأثيرات العشوائية	0.64	0.986	نموذج التأثيرات العشوائية
ROAE				
Fisher	الانحدار التجميعي مقابل التأثيرات الثابتة	F (1, 27) = 21.32	0.5486	نموذج الانحدار التجميعي
B. P (LM)	الانحدار التجميعي مقابل التأثيرات العشوائية	0	1	نموذج الانحدار التجميعي
Hausman	التأثيرات الثابتة مقابل التأثيرات العشوائية	0.37	0.9962	نموذج التأثيرات العشوائية

ومن أجل تعزيز هذا الموقف والتأكيد من أن نموذج الانحدار التجميعي {Pooled regression Model} هو الأكثر ملاءمة والأنسب مع طبيعة بيانات هذه الدراسة ولا يعاني من أي تحيز في المواصفات وبالامكان الاعتماد على نتائجه في التقدير، يجب علينا العمل على مجموعة من الاختبارات التشخيصية للبقايا (Residuals diagnostics tests) المتعلقة بنموذجي الانحدار محل الدراسة، هذا من أجل تحديد ما إذا كانت نماذج الانحدار لا يعاني من أي مشكل من مشكلات الاقتصاد القياسي، حيث إهمالها قد يؤدي إلى تحليل وتقدير نموذج متحيز وغير متسق، عليه يرد ملخص يوضح هذه الاختبارات في الجدول رقم (9) وذلك على النحو التالي:

- أولاً: النظر في مخرجات إحصائية إختبار الارتباط الذاتي أو الاعتماد المحتمل للأخطاء {Autocorrelation} بالاعتماد على اختبار {Wooldridge test} للتحقق مما إذا كانت الأخطاء مرتبطة تلقائياً مع وجود ارتباط داخل كل مصرف ولا عبر المصارف، وعلى أساس مخرجات هذا الإختبار يتم إما القبول أو الرفض للفرضية العدمية والتي تنص على عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء، القيمة الاحتمالية تقدر بـ (0.0693 ؛ 0.8976)، حيث كانت أكبر من مستوى الأهمية 5%، لذلك تم رفض الفرضية الصفرية والاستنتاج بأن نموذجي الدراسة لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation).

**جدول رقم (7):** الاختبارات التشخيصية للنموذج Diagnostic checking

الاختبار	اسم الاختبار	القيمة المحسوبة	الاحتمال
ROAA			
مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء Autocorrelation	Wooldridge	F (1, 1) = 83.711	0.0693
مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity	Modified Wald	chi2 (2) = 12.49	0.0019
مشكلة الارتباط المعاصر cross-sectional independence	Pesaran's CD	1.878-	0.0604
ROAE			
مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء Autocorrelation	Wooldridge	F (1, 1) = 0.026	0.8976
مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity	Modified Wald	chi2 (2) = 0.62	0.7348
مشكلة الارتباط المعاصر cross-sectional independence	Pesaran's CD	1.432-	0.1520

- **ثانياً:** التحقق في مخرجات إحصائية إختبار عدم تجانس التباين الجماعي {Groupwise heteroskedasticity} في نموذج الانحدار ذو التأثيرات الثابتة، وذلك بالاعتماد على اختبار {Modified Wald test}، وعلى أساس مخرجات هذا الإختبار يتم إما القبول أو الرفض للفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم تغير المرونة، وبناء على نتائج الإختبار إن القيمة الاحتمالية تقدر بـ (0.0019 ؛ 0.7348) على التوالي، حيث كانت أقل من مستوى الأهمية 5% مع نموذج العائد على متوسط الأصول (ROAA)، لذلك تم رفض الفرضية العدمية عند المستوى الأهمية للدلالة والاستنتاج بأن النموذج المذكور يعاني من مشكلة عدم التجانس {Heteroskedasticity}، بينما لم تكن موجودة مع نموذج العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE).

- **ثالثاً:** التحقق في مخرجات إحصائية إختبار الاعتماد المقطعي / الارتباط المعاصر { Cross-sectional independence}، وذلك بالإعتماد على إختبار {Pesaran-CD}، وعلى أساس مخرجات هذا الإختبار يتم إما القبول أو الرفض للفرضية العدمية والتي تنص على أن المخلفات غير مترابطة، وبناء على نتائج الإختبار إن القيمة الاحتمالية تقدر بـ (0.0604 ؛ 0.1520 )، حيث كانت أكبر من مستوى الأهمية 5%، لذلك تم قبول الفرضية العدمية عند مستوى الدلالة والاستنتاج بأن نموذجي الدراسة لا تعاني من وجود مشكلة الاعتماد المقطعي ( Cross-sectional independence).

**بناء على ما تقدم،** تشير نتائج الاختبارات التشخيصية للبواقي أن نموذج العائد على متوسط الأصول (ROAA)، المستهدف كان يعاني من مشكلة من المشكلات القياسية سابقة الذكر والمتمثلة في مشكلة عدم التجانس {Heteroskedasticity}، لذا الإستنتاج أن نموذج الانحدار التجميعي {Pooled regression Model} ليس الأكثر ملاءمة ولا يكون الأنسب مع خصائصه، وعليه سوف يتم الاعتماد على تقديره بإستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (Feasibl Generalized Least Squares (FGLS) الذي اقترحها (Parks, 1967) لقدرة تصحيحها للمشاكل سابقة الذكر وهي المناسبة مع خصائص هذا النموذج ونخص بالذكر مع البيانات التي تون فيها الفترات الزمنية T أكبر من البيانات المقطعية N ، وذلك بتطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد من خلال المعادلة التالية:

$$ROAA_{it} = \beta_0 + \beta_1 EX_{i,t} + \beta_2 Inf_{i,t} + \beta_3 Size_{i,t} + \beta_4 CAR_{i,t} + \beta_5 LR_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$ROAA_{it}$ : تمثل ربحية المصرف التي تعبرت عنها نسبة العائد على متوسط الأصول (ROAA). i: تشير إلى عدد المصارف (2 مصرف) t: تمثل عدد سنوات الدراسة (1... إلى 17 سنة).  $\beta_0$ : تشير إلى ثابت معادلة النموذج.  $\beta_5 - \beta_1$ : تشير إلى معاملات معامل متغيرات النماذج.  $EX_{i,t}$ : تشير إلى أسعار الصرف.  $Inf_{i,t}$ : تشير إلى معدل التضخم.  $Size_{i,t}$ : تشير إلى حجم المصرف.  $CAR_{i,t}$ : تشير إلى كفاية رأس المال المصرف.  $LR_{i,t}$ : تشير إلى السيولة المصرفية.  $\varepsilon_{it}$ : تشير إلى حد الخطأ العشوائي.

الجدول (10) يلخص النتائج القياسية التجريبية لنموذج التقييم باستخدام العائد على متوسط الأصول (ROAA) كقياس لربحية المصارف التجارية، أشارت النتائج التجريبية لنموذج التقييم إلى أن القوة التفسيرية لمعامل جودة التعديل (R-squared) تقدر بـ (0.469)، مما يعني أن لدينا نموذجاً ذا خصائص جيدة، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع، ويمكن الاستنتاج أن تباين معامل التحديد R-squared لمؤشر الربحية المستهدف ويمكن تفسيره بتباين عوامل الاقتصاد الكلي وبالأخص العوامل المختارة بالدراسة الحالية والمتمثلة في ( تقلبات أسعار الصرف، معدلات التضخم، حجم المصرف، كفاية رأس المال، السيولة)، كما تشير إحصائية إختبار F-statistic إلى أن النموذج جيد مع بيانات المصارف عينة الدراسة، ما يعني ان نموذج الدراسة لا يعاني من أي تحيز في التوصيف، والمتغيرات محددة بشكل معقول بالإضافة إلى صلاحيات المتغيرات المستقلة للتنبؤ بقيم المتغير التابع المستهدف المتمثل في ربحية المصارف التجارية العاملة بالعينة محل الدراسة المقاس بالعائد على متوسط الأصول (ROAA)، وبالتالي يمكن اعتماد نتائج الانحدار الخطي المتعدد المقدر والتي تم التوصل إليها والعمل على تفسيرها بالمبحث المقبل المتعلق باختبار الفرضيات ومناقشة نتائج التحليل القياسي.

**جدول رقم (8):** معاملات نتائج تقدير نموذج Feasibl Generalized Least Squares (FGLS)

ROAA	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXCHANGE_RATE	**0.24492	0.083802	2.922591	0.0068
INFLATION	** -0.02466	0.008694	-2.83597	0.0084
SIZE	*** -0.36183	0.095072	-3.80584	0.0007
CAR	* -0.05551	0.030129	-1.84244	0.076
LIAUDITY	***0.040554	0.010921	3.713257	0.0009
Constant	**6.815069	2.339538	2.912998	0.007
R-squared	0.469601	Mean dependent var		0.783901
Adjusted R-squared	0.374887	S.D. dependent var		1.119794
S.E. of regression	0.937629	Sum squared resid		24.61617
F-statistic	4.95809	Durbin-Watson stat		1.601549
Prob(F-statistic)	0.002245			

ملاحظة: \*\*\* و \*\* و \* تشير إلى إحصائية المعلمة عند مستويات 1% و 5% و 10% على التوالي.

بينما تشير نتائج الاختبارات التشخيصية للبواقي أن نموذج العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) المستهدف لا يعاني من أي مشكل من المشكلات القياسية سابقة الذكر، لذا الإستنتاج أن نموذج الانحدار التجميعي {Pooled regression Model} هو الأكثر ملاءمة والأنسب مع خصائصه، وعليه سوف يتم الاعتماد على تقديره بإستخدام طريقة نموذج الانحدار التجميعي {Pooled regression Model} الساكن وذلك بهدف معرفة الأثر المحتمل على المدى القصير، وذلك بتطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد من خلال المعادلة التالية:

$$ROAE_{it} = \beta_0 + \beta_1 Ex_{i,t} + \beta_2 Inf_{i,t} + \beta_3 Size_{i,t} + \beta_4 CAR_{i,t} + \beta_5 LR_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$ROAE_{it}$ : تمثل ربحية المصرف التي تعبرت عنها نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE).  $i$ : تشير إلى عدد المصارف (2 مصرف)  $t$ : تمثل عدد سنوات الدراسة (1... إلى 17 سنة).  $\beta_0$ : تشير إلى ثابت معادلة النموذج.  $\beta_1$  -  $\beta_5$ : تشير إلى معاملات متغيرات النماذج.  $Ex_{i,t}$ : تشير إلى أسعار الصرف.  $Inf_{i,t}$ : تشير إلى معدل التضخم.  $Size_{i,t}$ : تشير إلى حجم المصرف.  $CAR_{i,t}$ : تشير إلى كفاية رأس المال المصرف.  $LR_{i,t}$ : تشير إلى السيولة المصرفية.  $\varepsilon_{it}$ : تشير إلى حد الخطأ العشوائي.

جدول رقم (9): معاملات نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي Pooled regression Model

ROAE	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf Interval]	Sig
ExchangeRate	2.223	.985	2.26	.032	.206	**
Inflation	-.335	.179	-1.87	.072	-.703	*
Size	-2.05	.848	-2.42	.022	-3.787	**
CAR	-.539	.205	-2.63	.014	-.959	**
Liuidity	.298	.089	3.34	.002	.115	***
Constant	42.142	21.499	1.96	.06	-1.897	*
Mean dependent var	8.269		SD dependent var		10.010	
R-squared	0.500		Number of obs		34	
F-test	5.594		Prob > F		0.001	
Akaike crit. (AIC)	240.568		Bayesian crit. (BIC)		249.726	
*** $p < .01$ , ** $p < .05$ , * $p < .1$						
ملاحظة: *** و ** و * تشير إلى إحصائية المعلمة عند مستويات 1% و 5% و 10% على التوالي.						

الجدول (9) يلخص النتائج القياسية التجريبية لنموذج التقييم باستخدام العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) كمقياس لربحية المصارف التجارية، أشارت النتائج التجريبية لنموذج التقييم إلى أن القوة التفسيرية لمعامل جودة التعديل (R-squared) تقدر بـ (0.500)، مما يعني أن لدينا نموذج ذات خصائص جيدة، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع، ويمكن الاستنتاج أن تباين معامل التحديد R-squared لمؤشر الربحية المستهدف يمكن تفسيره بتباين عوامل الاقتصاد الكلي وبالأخص العوامل المختارة بالدراسة الحالية والمتمثلة في (تقلبات أسعار الصرف، معدلات التضخم، حجم المصرف، كفاية رأس المال، السيولة)، كما تشير إحصائية اختبار F-statistic إلى أن النموذج جيد مع بيانات المصارف عينة الدراسة، ما يعني أن نموذج الدراسة لا يعاني من أي تحيز في التوصيف، والمتغيرات محددة بشكل معقول بالإضافة إلى صلاحيات المتغيرات المستقلة للتنبؤ بقيم المتغير التابع المستهدف المتمثل في ربحية المصارف التجارية العاملة بالعينة محل الدراسة المقاس بالعائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE).

اختبار الفرضيات ومناقشة نتائج التحليل القياسي:

الفرضية الرئيسية: تؤثر المتغيرات الاقتصادية تأثيراً ذا دلالة إحصائية على ربحية المصارف التجارية الليبية. أفادت النتائج أن القوة التفسيرية لمعامل ضبط R-squared أن هناك خصائص جيدة في نماذج الدراسة، مما يشير إلى أن متغيرات الدراسة المستقلة المتعلقة بمؤشرات الربحية كما عبرت عليها (ROAA و ROAE) تفسر مستوى ربحية المصارف التجارية العاملة في دولة ليبيا، ويمكن الاستنتاج أن تباين R-square لمستوى الربحية للمصارف التجارية يمكن تفسيره من خلال اختلاف مؤشرات الاقتصاد الكلي متمثلة في أسعار الصرف، والتضخم، حجم المصرف، كفاية رأس المال، نسبة السيولة، ومع ذلك هناك عوامل متبقية لم يتم استخدامها في نموذجي الدراسة المستهدفة، كما تشير إحصائية اختبار F-statistic أيضاً إلى أن الملاءمة جيدة مع بيانات متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى أن المتغيرات مهمة ومحددة بشكل صحيح وإلى صلاحيات المتغيرات المستقلة للتنبؤ بقيم المتغيرات التابعة، ولبيان نتيجة الفرضية الرئيسية يجب علينا أن نبين نتيجة الفرضيات الفرعية كلا على حدة وذلك كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى:

- H1: يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لسعر الصرف على ربحية المصارف التجارية وفقاً لمؤشرات الربحية (ROAA ؛ ROAE).
- H0: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لسعر الصرف على ربحية المصارف التجارية وفقاً لمؤشرات الربحية (ROAA ؛ ROAE).

يتضح من نتائج التقدير أن التقلب في أسعار الصرف والأثر المحتمل على ربحية المصارف التجارية وفقاً لمؤشرات الربحية (ROAA ؛ ROAE) له تأثير إيجابي معنوي وذو أهمية إحصائية على كلا النموذجين عند مستوى معنوية 5% تقريباً، وبالتالي نلاحظ من هذه النتائج أنه عندما يزيد معدل الصرف بمقدار نقطة مئوية واحدة، تزداد ربحية المصارف التجارية بمقدار (0.24492؛ 2.223) وحدة على التوالي.

وهذا يعني أن .....:

عليه نقبل الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه يوجد أثر ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة لمعامل التقلب في اسعار الصرف على ربحية المصارف التجارية كما عبرت عليها (ROAE- ROAA).  
الفرضية الفرعية الثانية:

- H1: يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لمعدل التضخم على ربحية المصارف التجارية وفقاً لمؤشرات الربحية (ROAA)؛  
(ROAE).

- H0: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لمعدل التضخم على ربحية المصارف التجارية وفقاً لمؤشرات الربحية (ROAA)؛  
(ROAE).

يتضح من نتائج التقدير أن معدل التضخم وأثره المحتمل على ربحية المصارف التجارية وفقاً لمؤشرات الربحية (ROAE ؛ROAA) له تأثير سلبي معنوي وذا أهمية إحصائية على كلا النموذجين عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نلاحظ من هذه النتائج أنه عندما يزيد معدل التضخم بمقدار نقطة مئوية واحدة، تقل ربحية المصارف التجارية بمقدار (-) 0.0246 (335.-) وحدة على التوالي.

وهذا يعني أن .....:

عليه نقبل الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه يوجد أثر ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة لمعامل معدل التضخم على ربحية المصارف التجارية كما عبرت عليها (ROAE- ROAA).

النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تناولها كما يلي:

1. وجود أثر ذا دلالة إحصائية للمتغيرات الاقتصادية سعر الصرف والتضخم والمتغيرات الضابطة حجم المصرف، كفاية رأس المال، السيولة، على ربحية المصارف التجارية للبيبة وفقاً لمؤشري الربحية (ROAE ،ROAA) أن التغير في سعر الصرف يؤثر تأثيراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية على ربحية المصارف التجارية للبيبة، سواء عند قياس الربحية بمعدل العائد على متوسط الأصول (ROAA) أو معدل العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE)، حيث تبين أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة ربحية المصارف في حالة بقاء العوامل الأخرى ثابتة.
3. وجود أثر سلبي ذا دلالة إحصائية لمعدل التضخم على ربحية المصارف التجارية وفقاً لمؤشري الربحية (ROAA و ROAE)، حيث أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض ربحية المصارف نتيجة زيادة التكاليف وتآكل القيمة الحقيقية للعوائد.
4. وجود أثر سلبي ومعنوي لحجم المصرف (Size) على الربحية، مما يشير إلى أن زيادة حجم المصرف لا تؤدي بالضرورة إلى تحسن الأداء، وقد يعزى ذلك إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية أو ضعف الكفاءة الإدارية في المصارف الأكبر حجماً.
5. وجود أثر سلبي ذا دلالة إحصائية لكفاية رأس المال (CAR) على الربحية، وهو ما قد يعكس احتفاظ المصارف بنسبة مرتفعة من رأس المال دون استثماره بشكل فعال في أنشطة مدرة للدخل.
6. وجود أثر إيجابي ومعنوي لنسبة السيولة (LR) على ربحية المصارف التجارية، مما يدل على أن ارتفاع السيولة يعزز قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها وزيادة عمليات الإقراض وتحقيق الأرباح.

التوصيات:

في ضوء النتائج المتوصل إليها، يوصي الباحثان في نهاية الدراسة بعدة توصيات يمكن إيجازها في الآتي:

1. ضرورة تبني نموذج رقابي شامل داخل المصارف يربط بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والقرارات الإدارية، لضمان استجابة مرنة وقادرة على حماية الربحية من التقلبات المفاجئة في البيئة المصرفية للبيبة.
2. العمل على تنويع المحفظة الإيرادية للمصارف من خلال التوسع في الخدمات المصرفية الرقمية والعمولات، لتقليل الاعتماد المفرط على أرباح فروقات أسعار الصرف وضمان استقرار العوائد في حال استقرار السياسة النقدية.
3. تفعيل أدوات التحوط المالي ضد التضخم عبر توجيه الائتمان نحو القطاعات الأكثر استقراراً، مع ضرورة ضبط المصاريف التشغيلية لتعويض تآكل القيمة الحقيقية للعوائد الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم.
4. إعادة هيكلة العمليات الإدارية في المصارف الكبرى وتبني أنظمة تقنية حديثة تقلل من البيروقراطية، لضمان استغلال حجم الأصول الكبير في تحقيق وفورات اقتصادية بدلاً من زيادة التكاليف غير المبررة.
5. توظيف الفوائض المالية التي تتجاوز متطلبات كفاية رأس المال (CAR) في قنوات استثمارية آمنة ومدرة للدخل، لتجنب تعطيل الموارد الرأسمالية وضمان تحقيق معدلات عائد مرتفعة للمساهمين.
6. الاستمرار في تعزيز مستويات السيولة النقدية بما يفوق الالتزامات الجارية، مع استغلال هذه السيولة في اقتناص الفرص الائتمانية الواعدة التي تسهم في رفع معدلات الربحية بشكل مستدام.
7. توصي الباحثة بإجراء دراسات مستقبلية مشابهة مع إدخال متغيرات إقتصادية إضافية وتوسيع العينة والفترة الزمنية، بما يسهم في تعميق الفهم وتحقيق نتائج أكثر دقة وشمولية.

## المصادر والمراجع:

### أولاً: القرآن الكريم:

1. سورة المجادلة الآية (11).

### ثانياً: الكتب العلمية:

1. الأفندي، محمد أحمد (2013). مقدمة في الاقتصاد الكلي (ط5). اليمن، صنعاء: أمين للنشر والتوزيع.
2. الأمين، عبد الوهاب (2002). مبادئ الاقتصاد الكلي. الأردن، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
3. خريس، جمال، أبو خضير، أيمن، خصاونة، عماد (2002). النقود والبنوك (ط1). الأردن، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.
4. رجب، وضاح نجيب (2010). التضخم والكساد " الحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي " (ط1). الأردن، عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.
5. شبيب، دريد كامل (2012). إدارة البنوك المعاصرة (ط1). الأردن، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
6. صادق، مدحت (2001). أدوات وتقنيات مصرفية. مصر، القاهرة: دار غريب للنشر والطباعة.
7. ضياء، مجيد (2001). اقتصاديات النقود والبنوك. مصر، الإسكندرية.
8. عبدالسلام، رضا (2010). العلاقات الاقتصادية الدولية "بين النظرية والتطبيق". مصر، المنصورة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع.
9. عبدالله، محمد، شاهين، محمد (2018). أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي (ط1). مصر: دار حميثرا للنشر.
10. علي، عبدالمنعم السيد (2018). الاقتصاد الدولي. مصر، الإسكندرية: دار الجديدة للنشر والتوزيع.
11. عمرو، حافظ شعيلي (2010). الاقتصاد التحليلي الكلي (ط1). ليبيا، جامعة طرابلس: إدارة المطبوعات والنشر.
12. عوض الله، زينب حسين (2004). الاقتصاد الدولي. مصر، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
13. العيساوي، عبد الكريم جابر (2012). التمويل الدولي (ط1). الأردن، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
14. الغالبي، الحسين جليل (2011). سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية " نظرية وتطبيقات ". الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
15. الفرجاني، إبراهيم مسعود (2021). أساسيات الإدارة المالية (ط1). ليبيا، بنغازي: دار الكتب الوطنية للنشر.
16. كنعان، علي، محمد حمرة (2012). إدارة المصارف. سوريا، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
17. يونس، محمود (2007). اقتصاديات دولية. مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.

### ثالثاً: الرسائل العلمية:

#### أ. الرسائل العربية

1. إسماعيل، علي عبدالله إسماعيل (2017). أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم في السودان خلال الفترة 2005-2015. رسالة ماجستير، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، السودان.
2. بدراوي، شهيناز (2015). تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البنابل لعينة 18 دولة نامية (1980-2012). أطروحة دكتوراة، جامعة أبي بكر تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
3. بن تركي، إيمان (2014). أثر السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم دراسة حالة الجزائر (1990-2012). رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
4. بن ياني، مراد (2012). سعر الصرف ودولره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية حالة الجزائر. رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.
5. بوزايدة، عائشة (2015). أثر المخاطر المالية على الأداء المالي حالة البنك الوطني الجزائري 2011-2013. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
6. بوصاق، حليلة، لمرور، ربيعة (2018). العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016. رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر.
7. حاجي، وجدة (2010). أثر التضخم على ربحية البنوك التجارية. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
8. حجاجي، سعاد، محمدي، نور الهدى (2020). أثر إدارة مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية " دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال الفترة 2012-2016. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
9. حسين، سند حسين محمد (2018). أثر تغيرات عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف في ليبيا. رسالة ماجستير، جامعة دمياط، مصر.

10. الداوي، اليامنة (2016). أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر للفترة من 1990-2014. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
11. دوخة، سلمى (2015). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراة، جامعة محمد خضير، سكرة، الجزائر.
12. زغواني، سارة، الصيد، فتيحة (2021). تقلبات سعر الصرف وأثرها على ربحية البنوك التجارية في الجزائر. رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى 2020-2021، الجزائر.
13. سبع، حكيم (2015). أليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير، جامعة الشهيد جمعة لخضر البوادي خلال الفترة 2008-2014، الجزائر.
14. الشلاه، مروة محمد (2022). أثر سعر الصرف في بعض مؤشرات الأداء المالي لعينة من المصارف التجارية العراقية. رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
15. الشيباني، صالح إبراهيم محمد (2010). تغيرات أسعار الصرف في الاقتصاد الليبي وإنعكاساته على الضغوط التضخمية خلال الفترة 1985-2005. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.
16. ضو البيت، أحمد (2022). أثر التضخم على التضخم على العجز في ميزان المدفوعات السوداني للفترة من 2000-2019. رسالة ماجستير، جامعة الامام المهدي، السودان.
17. طيوان، حمزة (2018). أثر سعر الصرف على أداء الأسواق المالية" دراسة حالة السوق المالي السوقي للفترة من 2000-2017. رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
18. عاشور، فتحية. (2022) أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية. رسالة ماجستير، جامعة غرداية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
19. عبد الرؤوف، شيخة، العياشي، أسامة (2017). أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم في الجزائر. رسالة ماجستير، جامعة محمد بو ضياف، الجزائر.
20. عبدالعزيز، داليا عنان حلمي (2018). التنوع وأثره على أداء المحافظ الاستثمارية في فلسطين. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين.
21. علالي، فاطمة الزهراء، خروبي، كلثوم (2019). أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2008-2017). رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
22. القدافي، محمد الطيب موسى (2012). محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية" دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من 1995-2005". رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
23. لحول، سمية، أمال، بونوة (2021). أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية" دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك العاملة بالجزائر للفترة من 2010-2020. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
24. محمد، طلحة (2019). قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية. رسالة دكتوراة، جامعة أبي بكر القايد.
25. نفادي، خولة (2017). أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة قياسية لبنك الخليج الجزائر للفترة 2007-2015. رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

#### ب. الرسائل الأجنبية:

1. Laour, E. (2012), Determinants of profitability in Libyan commercial banks, PhD Thesis, University of Gloucestershire, UK.
2. Lee, K. C., Lim, Y. H., Lingesh, T. M., Tan, S. Y., & Teoh, Y. S. (2013). The determinants influencing liquidity of Malaysia commercial banks and its implication for relevant bodies: Evidence from 15 Malaysia commercial banks (Doctoral dissertation, UTAR), 1-113.
3. Simiyu , W.D. (2015), The effects of budget deficits and public debt on real interest rates in Kenya

#### رابعاً: المجالات العلمية:

##### أ. المقالات العربية:

1. أبو بكر، أحمد فتوح (2018). أثر المحاسبة عن أنشطة التحوط على إدارة المخاطر المصرفية مع دراسة ميدانية بالبنوك التجارية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 4(5).
2. أميد، محمد الصيد، محفوظ، عبد الرحمن علي (2022). أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مجلة الأستاذ، العدد 22.
3. اشويقي، يوسف عبدالله، اممر، صالح عبدالرحيم، حسن، أمحمد محمد (2023). تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية بمدينة اجدابيا باستخدام نسب الربحية، مجلة البيان العلمية، العدد 15.
4. إمبايا، عبدالحكيم محمد (2018). المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في ليبيا، المجلة الجامعة، صبراته، 20(1).

5. الأمين، حمزة عبد الله، الصديق، نور الدين (2022). مخاطر رأس المال وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية، مجلة العلوم والطبيعية، 3(2).
6. الأمين، حمزة عبدالله، الصديق، نور الدين ناصر (2021). مخاطر الائتمان وأثرها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية، مجلة جامعة بنغازي العلمية، 34(1).
7. بعيش، أسامة عبد الكريم (2024). قياس وتحليل العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري في ليبيا، مجلة الاقتصاد والعلوم، 18(7).
8. بن عربية، ربيعة، عيبود، قادة (2023). انعكاسات التضخم المستورد على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1990-2020، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، الجزائر، 8(1).
9. بن علي، لبزة، عبد المؤمن، هشام (2019). الأثر المتبادل بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة من 1990-2016، مجلة جامعة الوادي، الجزائر، 4(1).
10. بن مسعود، عبد الحكيم (2021). العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والربحية المصرفية في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمصرفية جامعة القسنطينية، 12(3).
11. البيه، عبدالمنعم (1970). المصارف في ليبيا، كيف قامت وكيف تليبت وبعض الاقتراحات، دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال. جامعة بنغازي "الجامعة الليبية" 6(1).
12. التويرقي، هدي بشير (2023). أثر تعديل سعر الصرف على ربحية البنوك التجارية الليبية، مجلة غريان للتقنية، العدد التاسع.
13. جادو، السيد حسين، رشاد، سعيد عباس محمد، الناصري، أحمد عبدالسلام جغيف (2021). دراسة إقتصادية لتقدير أثر التضخم على أداء أهم القطاعات الإنتاجية في الوطن العربي، مجلة جامعة بنها، مصر، 8(3).
14. جموم، طارق البشير (2021). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية حسب وجهة نظر العاملين فيها دراسة تطبيقية على المصارف التجارية لبلدية الزاوية، مجلة الريادة للبحوث و الأنشطة العلمية، العدد 2.
15. الحاجي، عبد الله، الصباغ، عبد الحميد (2021). أثر تقلبات سعر الصرف على ربحية المصارف السورية، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد 42.
16. الحاح، عبد الحميد مفتاح امحمد، القحيص، أحمد إبراهيم محمد (2023)، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية، مجلة دراسات الانسان والمجتمع، العدد 22.
17. حميد، رسول، رمضان، مولج (2019). دراسة قياسية تحليلية لأثر تغير إحدى مكونات الطلب الكلي أو العرض الكلي على التضخم في الجزائر للفترة 2000-2017، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، الجزائر، 04(06).
18. داغر، محمود محمد، الصويغي، رمضان (2010). تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 16(60).
19. رحومة، عبد السلام، الزغداني، الصادق (2024). العلاقة بين عرض النقود والتضخم، مجلة المعرفة، مارس، 2019.
20. رزق، أحمد عبد الرزاق (2021). أثر سعر الصرف في الأداء المالي للمصارف التجارية دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، 26(4).
21. رزق، محمد زكي، السامرائي، فحطان عبد سعيد (2023). قياس أثر تقلب سعر الصرف على مؤشرات الأداء المالي للبنوك الأردنية، مجلة جامعة عمان للبحوث، 7(2).
22. زيدان، عبدالناصر سالم (2019). سياسة إستهداف التضخم وإمكانية التطبيق في الاقتصاد الليبي، مجلة جامعة بني وليد، العدد 13.
23. زين العابدين، أحمد أحمد، محمد، جلال محمد نجيب، عبد الله، تقى خالد شاذلي (2024). الأثار الاجتماعية للتضخم على الأسر المصرية دراسة ميدانية على عينة من الأسر بمحافظة أسيوط، المجلة العلمية المحكمة، كلية الآداب، جامعة السويس، 29(8).
24. ساير، عبدالعزيز مالك، شبانة، السيد عوض (2024). أثر المحاسبة عن تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية على ربحية البنوك التجارية الكويتية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 17(4).
25. سلطان، رفيق معمر (2024). أثر تغير سعر الصرف على التضخم: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي، مجلة شمال أفريقيا للنشر العلمي، 2(4).
26. الشريف، نبيل امجديد، البريكي، عبدالسلام محمد، القدافي، محمد الطيب (2021). قياس درجة العوامل المؤثرة في الربحية في المصارف التجارية الليبية، مجلة البيان العلمية، 4(9).
27. شلاوح، فرج محمد، أبوكيل، محمد علي، البكوش، عمر علي، أبو حجر، عبدالمالك (2025). أثر تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي، 3(2).
28. شلوف، علي هادي (2010). القانون التجاري والمصرفي الليبي. دار المطبوعات الجامعية. طرابلس.

29. شنيبيش، محمد رمضان (2013). دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود و سعر الصرف في الاقتصاد الليبي، مجلة جامعة الزاوية، (1)15.
30. شواقفة، جورج ناصر (2022). أثر مخاطر التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، (1)7.
31. صابرين، ميساء (2023). أثر تقلبات سعر الصرف في أداء المصارف السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالي، مجلة جامعة البعث، سوريا، (10)45.
32. الطويل، محمد جمعة (2025). أثر تغير سعر الصرف الموازي على معدل التضخم: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي، المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الانسانية والاجتماعية، (2)4.
33. الطيب، خمقاني، سمير، بوختالة، الدولية، فهد (2021). تقلبات سعر صرف الدينار وأثره على الاداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، (21)8.
34. العامودي، مي عبدالعزيز (2024). أثر الرفع المالي على ربحية البنوك السعودية دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي.
35. عبد العزيز، امنيسي سالم (2024). أكرم سالم المبروك بدر، تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية باستخدام مؤشرات الربحية، مجلة جامعة بني وليد، (3)9.
36. فاعور، مؤمنة عدنان، نقار، عثمان، خلف، أسمهان (2021). أثر التضخم في ربحية المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سورية للفترة من 2010-2018، مجلة جامعة حماة، (2)4.
37. الفتلاوي، كامل علاوي كاظم، الزبيدي، حسين لطيف (2018). آثار التضخم، المرجع الالكتروني للمعلوماتية.
38. قابل، محمد صفوت، علي، جوهره علي سعد (2024). أثر تغير سعر صرف الجنيه المصري على الاستثمار الأجنبي المباشر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة جامعة مدينة السادات، مصر، المجلد 16.
39. قموزة، أحمد محمد، شاهين، عبد الحميد أحمد، البغدادي، رجب محمد (2024). قياس أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي وجودة المحفظة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، (3)16.
40. القبي، سالم عمر (2004). الاقتصاد الليبي: التطور التاريخي والواقع المعاصر. منشورات جامعة قاريونس. بنغازي.
41. كلاش، رميسة، نايلي، إلهام (2021). مخاطر السيولة وأثرها على ربحية البنوك التجارية الجزائرية دراسة تطبيقية خلال الفترة 2006-2018، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة الإدارية، (3)8.
42. المتيم، محمود أحمد (2020). أثر التضخم على عدالة توزيع الدخل في مصر، مجلة كلية التجارة، جامعة المنوفية، جمهورية مصر العربية، (1)11.
43. محمد، منال جابر مرسي (2017). تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990-2017)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر.
44. نادر، نهاد، فياض، لينا حسين، الشريف، ياسمين محمد (2024). أثر الربحية المصرفية في درجة الأمان المصرفي" دراسة حالة مصرف بيمو السعودي الفرنسي المدرج في سوق دمشق للأوراق المالية"، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، (1)46.
45. والي، رنا محمد، طقطق، محمد جمال، معلا، سلمان (2020). أثر التضخم في ربحية المصارف التجارية الخاصة: دراسة حالة مصرف عودة سورية ، مجلة جامعة حماة، (4)3.

#### ب. المقالات الأجنبية

1. Azmi, A, Adam, M., & Widiyanti, M., Malinda, S. (2022), The Impact of US Dollar Exchange Rate and Inflation on Profitability, International Research Journal Of Management IT and Sciences 9(1).
2. Dogan, M., & Yildiz, F. (2023), Testing the Factors that Determin the Profitability of Banks with a Dynamic Approach: Evidence from TURKEY. Journal of Central Banking Theory and practice, 12(3)
3. Maralutua, J. T., & Pulungan, N.A. (2022), Inflation, Interest Rate, and Exchange Rate for Their Effect on Profitability, Journal of Economic, Financial and Accounting Studies (1)4.
4. Rasheed,R.& Ishag, M.N. (2022), The Impact of Inflation and Exchange Rate on Profitability of Financial Institutions: A Panel Data Analysis from Pakistan, Pakistan Journal of Social Research, 04(03).
5. Sosvilla- Rivero, S. (2025), public Expenditure and economic Growth: further evidence from European Union Countries Economies,13(1)

#### خامساً: التقارير والدراسات:

1. بنك التسويات الدولية (2022). التقرير السنوي: السياسات النقدية والاحترازية في مواجهة التضخم. بازل. سويسرا.
2. الشاذلي، أحمد شفيق (2014). الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي.
3. صندوق النقد الدولي (2020). تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام 2022 بشأن ليبيا. واشنطن. العاصمة.
4. صندوق النقد الدولي (2022). كيف يمكن للانضباط المالي أن يساعد في مكافحة التضخم. مدونة الصندوق.
5. صندوق النقد الدولي (2018). المالية العامة والسياسة الضريبية: تعزيز الإيرادات غير النفطية والاستقرار المالي واشنطن العاصمة.

6. طه، رانيا الشيخ (2021). التضخم أسبابه، أثاره، وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية. العدد 18 موجه إلي الفئة العمرية الشبابية في الوطن العربي، صندوق النقد العربي.
7. مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، (2018). المعيار المحاسبي رقم 21: آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
8. مصرف ليبيا المركزي (2025). تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام 2025 بشأن ليبيا. واشنطن. العاصمة.
9. مصرف ليبيا المركزي. التقارير السنوية للفترة 2009–2023، طرابلس.
10. Blanchard, O. J., & Leigh, D. (2013), Growth Forecast Errors and Fiscal Multipliers. IMF Working Paper WP/13/1. Washington, DC: International Monetary Fund.
11. Bouis, R., Capelle, D., DellAraccia, G., Erceg, c. (2025), International Monetary Foud, Navigating Trade- Offs between price and Financial Stability in Times of High inflation, IMF Staff Discussion Note no, SDN, 003.
12. Pereira da silva, l. a., kharroubi, e., kohlscheen, e., Lombardi, m., & Mojon, B. (2022), Inequality hysteresis and the effectiveness of macroeconomic stabilization policies, Bank for international settlements.

#### سادساً: المحاضرات:

1. 109- نزالي، سامية (2023). محاضرات في اقتصاد سعر الصرف موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الشهيد طالب عبد الرحمن، جامعة البليدة2، الجزائر.
2. سلايمية، ظريفة (2017) محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي، الجزائر.

#### سابعاً: مواقع الإنترنت:

1. مصرف ليبيا المركزي، الموقع الرسمي: <https://cbl.gov.ly>
2. مصرف الجمهورية، الموقع الرسمي: <http://www.jbank.ly>
3. المصرف المتحد للتجارة والاستثمار، الموقع الرسمي: <http://www.ubci-libya.com>
4. صندوق النقد الدولي، الموقع الرسمي: <https://www.imf.org>